مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (22) – العدد الثاني – إبريل 2021

# دراسة أثر الإقتصاد غير الرسمي علي الاقتصاد المصري

# A study of the impact of the informal economy on the Egyptian economy

**الباحث/ د . أحمد يحي محمد**

**مدرس اقتصاد**

**معهد الدراسات والبحوث الاسيويه - جامعه الزقازيق**

**قسم العلوم السياسية والاقتصادية**

**الملخص :**

**تواجه الكثير من الدول النامية مشكلة من كبر حجم القطاع غير الرسمي ، حيث تشير بعض التقديرات إلي أن حجم القطاع غير الرسمي في اقتصادات الدول النامية يمثل نسبة مرتفعة تتراوح بين 30–70% من إجمالي الناتج القومي لهذه الدول ، وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية في الدول النامية يتم تشغيلها بمستوى أقل من المستوى الأمثل للتشغيل وبتكلفة مرتفعة ، وهو ما يحد من الاستفادة من الموارد الإقتصادية والطاقات الإنتاجية المتاحة.**

**أعتقد الكلاسيك أن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوظيف الكامل للموارد وأنه إذا ما حدث أى أنحراف عن مستوي التوظف الكامل كما في حالات الحروب أو الكوارث أو الإقتصاد غير الرسمي الذي يحول دون التشغيل الكامل للموارد ، فإن ضوابط تلقائية من خلال جهاز الأسعار سرعان ما تعيد الإقتصاد القومي إلى حالته الطبيعية وهي حالة التوظيف الكامل.**

**يمارس القطاع غير الرسمي دورا جوهريا في الاقتصاد المصري، لاسيما في أوقات الأزمات.، إلا أن ذلك الدور لم يكن يوما محل اتفاق بين الأكاديميين وذوي التخصص، فمنهم من يرى فيه منظومة اقتصادية ينبع منها شبكة حماية اجتماعية تتكون بشكل تلقائي لتوفر مصدرا للدخل ومجالا للدعم في الأوقات التي ينحصر فيها دور الدولة. وكذلك عقب الأزمة المالية العالمية 2008 وما تلاها من ثورة 25يناير2011 وصولا إلى ثورة 30يونيو .**

**الكلمات الإفتتاحية: الاقتصاد غير الرسمي– الناتج القومي – الدول النامية – الاقتصاد الرسمي**

## Abstract :

**Many developing countries face the problem of the large size of the informal sector, as some estimates indicate that the size of the informal sector in the economies of developing countries represents a high percentage ranging between 30-70% of the gross national product of these countries, which means that a large proportion of Economic activities in developing countries are run at a less than optimal level for operation and at a high cost, which limits the utilization of the available economic resources and productive capacities.**

**Many developing countries face the problem of the large size of the informal sector, as some estimates indicate that the size of the informal sector in the economies of developing countries represents a high percentage ranging between 30-70% of the gross national product of these countries, which means that a large proportion of Economic activities in developing countries are run at a less than optimal level for operation and at a high cost, which limits the utilization of the economic resources and available productive capacities.**

**The classic believes that the capitalist system is capable of achieving full employment of resources and that if any deviation occurs from the level of full employment, as in cases of wars, disasters, or the informal economy that prevents the full employment of resources, automatic controls through the price apparatus will quickly restore the national economy. To its natural state which is a state of full employment.**

**The informal sector plays a fundamental role in the Egyptian economy, especially in times of crisis. However, that role has never been the subject of agreement between academics and professionals. Times when the role of the state is limited. As well as after the global financial crisis of 2008 and the subsequent revolution of 25 January 2011 up to the revolution of 30 June.**


**Key words: the informal economy - national product - developing countries - formal economy**

**مقدمة :**

أعتقد الكلاسـيك أن النظام الرأسـمالي قادر على تحقيق التوظيف الكامل للموارد وأنه إذا ما حدث أى أنحراف عن مستوي التوظف الكامل كما في حالات الحروب أو الكوارث أو الإقتصاد غير الرســمي الذي يحول دون التشــغيل الكامل للموارد ، فإن ضــوابط تلقائية من خلال جهاز الأسعار سرعان ما تعيد الإقتصاد القومي إلى حالته الطبيعية وهي حالة التوظيف الكامل.

يمارس القطاع غير الرسمي دورا جوهريا في الاقتصاد المصري، لاسيما في أوقات الأزمات.، إلا أن ذلك الدور لم يكن يوما محل اتفاق بين الأكاديميين وذوي التخصص، فمنهم من يرى فيه منظومة اقتصادية ينبع منها شبكة حماية اجتماعية تتكون بشكل تلقائي لتوفر مصدرا للدخل ومجالا للدعم في الأوقات التي ينحصر فيها دور الدولة ويتراجع فيها نشاط القطاع الرسمي. ومنهم من لا يراه سوى كتلة ضخمة من الموارد التي لم تطلها يد الضرائب بعد، ناهيك عن ارتباطه الوثيق بمعظم الآفات التي تفشت في بنية المجتمع المصري على مدار العقود الأخيرة كالعمل في أماكن غير آمنة، والعشوائيات، وعمالة الأطفال والتسرب من التعليم وغيرها. ، إلا أن القطاع غير الرسمي لم يكن دوما بهذا الحجم الكبير في مصر، ولكنه نما بشدة خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينيات وتحديدا الخصخصة، وكذلك عقب الأزمة المالية العالمية 2008 وما تلاها من ثورة 25يناير2011 وصولا إلى ثورة 30يونيو .

وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية في الدول النامية يتم تشغيلها بمستوى أقل من المستوى الأمثل للتشغيل وبتكلفة مرتفعة ، وهو ما يحد من الاستفادة من الموارد والطاقات المتاحة لهذه المنشآت التي تعمل داخل هذا القطاع حيث تتصف معظمها بانخفاض معدلات الإنتاجية ومعدلات جودة المنتج وذلك نتيجة عدم قدرتها علي الاستفادة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية المقدمة للقطاع الرسمي وبالتالي يمثل بقاء هذه المنشآت داخل الإطار غير القانوني عائقا أمام نموها وزيادة قدرتها التسويقية .

## مشكلة البحث

أعلنت وزارة المالية في 15 مايو 2019 انتهاء الحكومة من صياغة مشروع قانون خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، إلا القانون لازال قيد المناقشة داخل البرلمان. والاقتصاد غير الرسمي هو كل الأنشطة أو المشروعات الاقتصادية التي تمارس وتتأسس من دون إشراف أو ضبط الدولة لها، وفقاً للقوانين المتبعة ومن دون إدراج ما تدره من أرباح في إجمالي الناتج المحلي للدولة.

إن مشروع قانون المشروعات المتوسطة والصغيرة يعد خطوة جادة لدمج الاقتصاد غير الرسمي، لما يتضمنه من تسهيلات في التمويل والتراخيص والإعفاءات الضريبية. ويوجد حوالى 1200 سوق منتشرة سواء الأسواق الدائمة أو أسواق اليوم الواحد، لا تعتمد على الفواتير وتتداول بها يوميًا مبالغ هائلة بدون أي أوراق، وقد بلغ حجم هذا الاقتصاد نحو 60% من حجم التعاملات السنوية للاقتصاد المصري، محذراً من خطورة توسع هذا النوع من الاقتصاد بهذا الحجم لأنه يهدد المنافسة في السوق.

وأن الهدف من دمج الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاد الدولة، ليس زيادة الحصيلة الضريبية فقط، بل خضوع هذه الأنشطة لإشراف الجهات المختصة، مثل إخضاع عربات الطعام لإشراف وزارة الصحة للتأكد من صلاحية الأطعمة للاستهلاك الآدمي. وأن نجاح دمج الاقتصاد غير الرسمي يعتمد على مدى تطبيق القوانين بصرامة على الممتنعين عن توفيق أوضاعهم، وعلى تشجيعهم من خلال الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات الحصول على قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتطوير مشروعاتهم.

## أهداف البحث

- دراسة أثر الإقتصاد غير الرسمي علي الاقتصاد المصري.
- دراسة أثر الأزمات السابقة على العاملين بالقطاع غير الرسمي في مصر.
- دراسة أثر الأزمة الحالية ( جائحة كورونا ) علي الإقتصاد غير الرسمي .
- توضيح المحاور اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلي قطاع رسمي في مصر.

## أهمية البحث

تعد قضية تحول القطاع غير الرسمي إلي قطاع رسمي أحد الموضوعات الحيوية متعددة الجوانب ، فقديما كان ينظر إلي القطاع غير الرسمي علي أنه وسيلة للتهرب من الأعباء الضريبية والاجتماعية والتحلل من القيود الرسمية ، والآن أصبح ينظر لهذا النشاط غير الرسمي علي أساس أنه عبء علي هذه المنشآت وأن بقاء هذه المنشآت خارج القطاع الرسمي يحرمها من الآثار الإيجابية التي تتحقق للمشروعات التي تتحول للعمل في القطاع الرسمي . ولذلك يهتم البحث الحالى بتناول اثر الاقتصاد غير الرسمى على الاقتصاد فى مصر ثم توضيح مزايا التحول من الاقتصاد غير الرسمى الى الاقتصاد الرسمى حيث يعد حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا في الدول

النامية مقارنة بالدول المتقدمة ويشمل عدة انشطة مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزء كبير منها يعد اقتصاد غير رسمى.

## منهجية البحث

سوف يقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من اجل الاحاطة بجميع جوانب الموضوع، وتحليل اهم الافكار المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي فى مصر للوقوف على مسبباته وانواعه . ثم يقوم الباحث باستخدام المنهج التطبيقى لتحديد اثر الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادى فى مصر ، وتوضيح اليات ومزايا التحول للاقتصاد الرسمي.

## فروض البحث

- تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي انعكاس لما يعيشه المجتمع في أي اقتصاد كان، اوفي أي دولة ما .
- يعتبر التضخم وارتفاع معدلات الضرائب من أهم مسببات الاقتصاد غير الرسمي .
- للقطاع غير الرسمي القدرة على امتصاص البطالة وتوفير مناصب العمل.
- تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من الاقتصاد غير الرسمي.
- يؤثر الاقتصاد غير الرسمي تاثير سالب على النمو الاقتصادى فى مصر

## خطة البحث

- الاطار العام للبحث
- القطاع غير الرسمي في مصر " أنواعه واسبابه وأهم سماته "
- تأثير الأزمات السابقة على العاملين بالقطاع غير الرسمي في مصر
- تأثير الأزمة الحالية ( جائحة كورونا ) علي الإقتصاد غير الرسمي
- موقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي
- مزايا تحول القطاع غير الرسمي إلي قطاع رسمي
- الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري
- المحاور اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلي قطاع رسمي في مصر

## الداسات السابقة واستخراج الفجوة البحثية

تضمن الاداب الاقتصادى العديد من الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادى من جوانب مختلفة ، حيث تناولت عدة دراسات ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى من حيث مفهومه واشكاله وقد اتفقت معظم الدراسات على ان مفهوم الاقتصاد غير الرسمي يكمن فى الاقتصاد الذى لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تسجل مدخلاته ومخرجاته فى سجلات الحسابات القومية ومن أهم هذه الدراسات ( سلمان، 2006 ، المطيرى، 2012 ، شيحان ، 2013 ) .

كما تطرقت بعض الدراسات الى قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي وبيان اسبابه واثاره ، وبالرغم من اختلاف هذه الدراسات من حيث نطاق تطبيقها الزمانى والمكانى ، الا ان اغلبها قد اتفق على ان ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتاثيراته السلبية تمثل نسبة كبيرة من حجم الناتج المحلى الاجمالى وذلك باستخدام الاسلوب الوصفى والقياسى مثل دراسة (البسام ، 2011)

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادى فقد اشارت دراسة ( بودلال ، 2008 ) الى قياس اثر الاقتصاد غير الرسمي على النمو بالاسلوب الوصفى والقياسى وخلصت نتائج هذه الدراسة الى وجود علاقة سالبة بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادى . ومن خلال ما سبق يرى الباحث ضرورة قياس اثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد المصري خاصة بعد اندماجه بشكل كبير فى عدة اشكال للمشروعات مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وبعد مرور الاقتصاد المصرى بالعديد من الازمات الاقتصادية مثل جائحة كورونا.

**أولا : القطاع غير الرسمي في مصر :**

**1- المقصود بالقطاع غير الرسمي وأهم سماته :**

المقصود بالقطاع غير الرسمي هي تلك الفئة من الصناع أو التجار التي تعمل في الخفاء ، وهدفهم الأول هو الحصول علي الربح السريع دون الالتزام بأي أعباء مالية سواء تأمينية أو ضريبية . وبصورة أبسط ، يمكن تعريف القطاع غير الرسمي بأنه "أنشطة اقتصادية لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها ، كما أنها لا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي علي خلاف أنشطة القطاع الرسمي التي تخضع للنظام الضريبي والرقابة وتدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي" .

**- ويتصف القطاع غير الرسمي بعدد من السمات لعل أهمها :**

**1) غياب تسجيل المنشأة في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها : إن أول معايير انتماء المنشأة للقطاع غير الرسمي هو عدم التسجيل ، أي غياب كافة أنواع القيد بالسجلات الرسمية (سجل تجاري ، سجل صناعي ، تراخيص عمل) . كما ترتبط درجة التنظيم أيضا بعلاقة المنشأة بالإدارة الضريبية وبنظام المحاسبة ، وعلي الرغم من ذلك ، لا يعني كون المنشأة تنتمي للقطاع غير الرسمي أنه لا يوجد بها قواعد أو معايير تنظم أنشطتها ، حيث أن وصف القطاع بأنه قطاع غير رسمي أو غير منظم لا يعني غياب التنظيم ، وإنما يعني وجود هياكل وأشكال غير قابلة للتصنيف حسب المعايير المعتادة أو المعمول بها في الدولة ، فالعاملون في القطاع غير الرسمي لهم قواعدهم وهياكلهم التنظيمية التي تنظم عملهم . ويقصد هنا عدم تسجيل الوحدة الاقتصادية لا المشتغلين بها ، وبالتالي فإن عدم تسجيل المشتغلين في التأمينات الاجتماعية أو التنظيمات النقابية أو غياب عقد العمل لا يعد معيارا لتعريف القطاع غير الرسمي وإنما يمكن إدراجه ضمن خصائصه . ويتسم القطاع غير الرسمي في مصر بغلبة المشروع الفردي ، حيث إن 92% من منشآت القطاع غير الرسمي في مصر تعتر مشروعات فردية ، وهذه النسبة تفوق مثيلتها علي مستوى القطاع الخاص المصري كله والتي بلغت نسبة المشروعات الفردية فيه 80% من المنشآت العاملة في القطاع الخاص وفقا لإحصاءات تعداد عام 1986 ، و86% منها في تعداد عام 1996 ، حيث إن المشروع الفردي هو الكيان القانوني الغالب علي منشآت القطاع الخاص المصري .**

**2) تتصف المنشأة في القطاع غير الرسمي بصغر حجم التشغيل فيها ، ويمكن هنا أن يقاس التشغيل بعدد العاملين بأجر بشكل مستمر أو دائم ، كما يمكن أن يقاس بجملة العاملين بأجر سواء الدائمين أو المؤقتين ، كما يمكن أيضا أن يقاس بجملة العاملين بأجر وبدون أجر .**

**3) تتصف المنشأة في القطاع غير الرسمي بمحدودية رأس المال المستثمر ، وهنا تجدر الإشارة إلي أنه يوجد اختلاف حول نوع الأصول التي تدخل في تقدير قيمة رأس المال ، هل هو إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة ، أم إجمالي الأصول الثابتة وحدها ، أم إجمالي الأصول الثابتة بعد استبعاد الأراضي والمباني (حيث من المحتمل ألا تكون الأراضي أو المباني مملوكة لصاحب المنشأة وإنما مستأجرة ، بالإضافة إلي احتمال وجود تداخل بين استخدام المبنى كمكان عمل وكمحل إقامة) . تتسم المشروعات غير الرسمية عن الرسمية بانها تعد أفقر من ناحية رأس المال المستخدم ، كما أنها توظف عمالة أقل نسبيا من المشروعات الرسمية ، علاوة علي صعوبة حصول المشروعات غير الرسمية علي تمويل من القنوات الرسمية للتمويل ، بعبارة أخرى ، يمكن القول بأن محدودية التمويل الرسمي للقطاع غير الرسمي أدت إلي ضعف قدرة**

المشروعات غير الرسمية علي التوسع والتنوع من ناحية عدد العمال أو رأس المال . تعد قيمة رأس المال المستثمر أحد المؤشرات التي تقيس حجم المنشأة ، وتعد سهولة الدخول في القطاع غير الرسمي أحد السمات الرئيسية التي تميز هذا القطاع . وتفسر تلك السهولة بمحدودية ما يتطلبه بدء النشاط من رأس مال وبانخفاض الكثافة الرأسمالية له بالمقارنة مع القطاع الرسمي . ويلاحظ من دراسة رأس المال المستثمر في القطاع غير المنظم في مصر أن منشآت هذا القطاع تتقارب في قيمة رأس المال المستثمر ، كذلك يظهر تفوق النشاط الإنتاجي علي كل من النشاط الخدمي والتجاري في القطاع غير الرسمي من خلال تركز رأس المال المستثمر ، حيث بلغت نسبة رأس المال المستثمر في النشاط الإنتاجي في القطاع غير الرسمي نحو 36% مقابل 33% للنشاط التجاري و 31% للخدمي .

4) أظهر تحليل المنشآت التي تستخدم آلات ومعدات في القطاع غير الرسمي أن 54% منها يعتمد علي التشغيل اليدوي ، في حين يعتمد 37% منها علي الطاقة الكهربائية و 8% علي الغاز ، بينما اعتمدت نحو 36% من منشآت القطاع شبه المنظم علي التشغيل اليدوي ، و 57% منها علي الطاقة الكهربائية . كما ترتبط أنشطة القطاع غير الرسمي بروابط مباشرة وغير مباشرة بالإنتاج والخدمات والتجارة مع القطاع الرسمي ، فمن ناحية ، تتجه المصانع إلي الاعتماد في بعض عمليات التصنيع علي القطاع غير الرسمي وذلك لتقليل النفقات وإيجاد أساليب إنتاج أكثر مرونة عن طريق التعاقد من الباطن مع القطاع غير الرسمي لأداء بعض العمليات ، ومن ناحية أخرى ، يقوم القطاع غير الرسمي بتوفير العديد من السلع والخدمات الرخيصة نسبيا لمحدودي الدخل العاملين في القطاع الرسمي . ومن ناحية أخرى ، تمثل القدرات الإدارية والتكنولوجية المتدنية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عائقا كبيرا أمام تحقيق الروابط الأمامية والخلفية مع المنشآت الكبيرة والأجنبية .

– حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر (مقارنة بالدول الأخرى، وكذلك تطوره عبر الزمن):

* بداية وبشكل عام، يعد حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، يتضح ذلك من الشكل رقم 1 حيث تنخفض نسبة العاملين بالاقتصاد غير الرسمي بشكل جوهري كلما ارتفع مستوى المعيشة مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ILO,2018).

* يعمل بالاقتصاد غير الرسمي حوالي 50 بالمائة من العمالة غير الزراعية في مصر، و63 بالمائة من إجمالي المشتغلين في جميع القطاعات بما فيهم الزراعة ويساهمون بما يوازي 30–

40 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (Elshamy, 2015). * تعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بدول مجاورة ومنافسة كتونس والأردن وتركيا، وكذلك مقارنة بدول متقدمة كبريطانيا والسويد حيث سجل العاملون بالقطاع غير الرسمي في هذه الدول 59 و 44و 34و 13.6و 8.2 بالمائة من إجمالي المشتغلين على التوالي كما يتضح من الشكل رقم2.

* إلا أن القطاع غير الرسمي لم يكن دوما بهذا الحجم الكبير في مصر، ولكنه نما بشدة خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينيات وتحديدا الخصخصة، وكذلك عقب الأزمة المالية العالمية 2008 وما تلاها من ثورة 25يناير2011 وصولا إلى ثورة 30يونيو كما يتضح من الشكلين 3و4.

الشكل رقم 1. العلاقة العكسية بين حجم العمالة غير الرسمية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولة

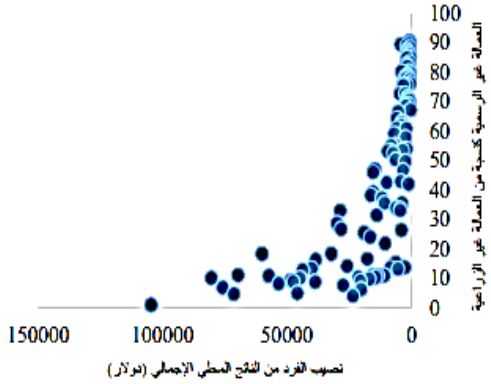


الشكل رقم 2. العمالة غير الرسمية كنسبة من إجمالي المشتغلين في مصر، 2018

*المصادر*: منظمة العمل الدولية، 2018؛ البنك الدولي، 2018.

الشكل رقم 3. حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (1980 - 2012)

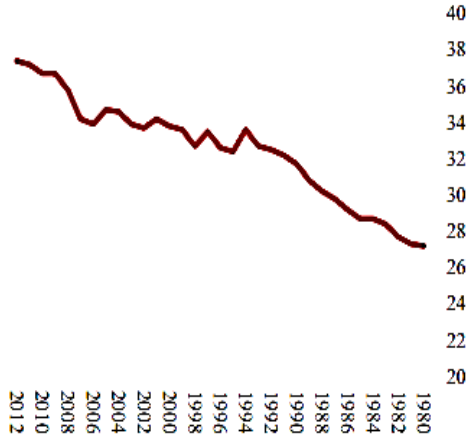


المصدر :الشيمي، 2015

الشكل رقم 4. تطور العمالة غير الرسمية في مصر (كنسبة من العمالة غير الزراعية)

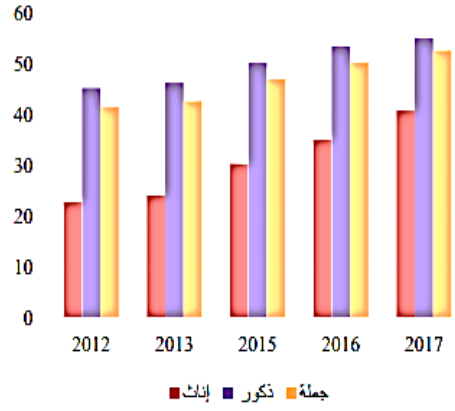


المصدر :منظمة العمل الدولية،2019

- **القطاع غير الرسمي في مصر: أنواعه، أسبابه..**

**يميز الجدول التالي رقم (ا) بين ثلاثة أنواع رئيسية من اللارسمية: وهي العمالة، المنشآت، والمعاملات غير الرسمية موضحا سمات كل منها وكذلك أسباب ارتفاع حجمه.**

**بالإضافة لما سبق، يتسم القطاع غير الرسمي بسرعة تعافيه من الأزمات بشكل عام والأزمة الحالية بشكل خاص للأسباب التالية (Dimova and Stephen,2016)**

**- ارتباط القطاع الوثيق بسلاسل الإمداد الصينية والتي غالبا ما ستتعافى قبل باقي اقتصادات العالم.**

**- تمتع القطاع غير الرسمي بالديناميكية والمرونة والقدرة على الاستجابة لمتطلبات السوق وإعادة التشغيل بسرعة أكبر من القطاع الرسمي، نظرا لأنه غير مكبل بأي قيود بيروقراطية.**

**- ارتباطه بالاحتياجات الأساسية والمباشرة للمواطنين خاصة محدودي الدخل.**

| النوع | السمات | أسباب اللارسمية |
|---|---|---|
| العمالة غير الرسمية | يعمل 60.4% من العمالة غير الرسمية في القطاع غير الرسمي، بينما يعمل البقية 39.6% في القطاع الرسمي تحت ترتيبات غير رسمية أي دون عقود أو تأمينات كما يتضح من الشكل رقم 5.<br>بالنسبة للتوزيع المهني للعاملين بالقطاع غير الرسمي، فإن 41.2% منهم موظفين لدى الغير، و 18.8% منهم أصحاب أعمال، و 20.5% يعملون لحسابهم الخاص، و 19.5% منهم يساهمون في أعمال أسرية كما يتضح من الشكل رقم 6.<br>أما بالنسبة للتوزيع القطاعي، فتأتي الزراعة في المرتبة الأولى حيث يعمل بها 44.8%من إجمالي العمالة غير الرسمية في مصر، ثم الصناعة 24.6% يتركزون بشكل أساسي في الورش الصغيرة كالحدادة والنجارة ومصانع الأغذية الصغيرة وكذلك مصانع إعادة التدوير كالبلاستيك، ثم الخدمات 30.6% ويتركزون في قطاع التشييد والبناء وتجارة التجزئة والمطاعم بشكل أساسي كما يتضح من الشكل رقم 7.<br>أما عن التوزيع النوعي، فيوضح الشكلين 6و 7 تركز النساء في الأعمال المنزلية دون أجر وفي الزراعة، | عجز الاقتصاد عن توليد عدد كاف من فرص العمل الرسمية لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل الذين ارتفع تدفقهم بشكل كبير منذ التسعينيات.وذلك بسبب تحيز السياسة الصناعية المصرية لكثافة رأس المال لا للعمالة منذ الثمانينيات.<br>عدم إلغاء قرار 1962بالتزام الدولة بالتعيين في القطاع الحكومي والعام، وارتباط معظم المزايا والخدمات الرسمية بالخلفية الحكومية. وهو ما يجعل حوالي 81.6% من العاطلين في مصر في انتظار الوظيفة الحكومية ، وفي ظل محدودية البدائل الرسمية أثناء فترة الانتظار فإنهم غالبا ما يضطرون إلى القبول بوظيفة غير رسمية.<br>ضعف الحراك الاجتماعي الإيجابي في مصر، وهو ما يدفع الغالبية العظمى من الشباب إلى السعي نحو تحقيق تطلعاتهم من خلال العمل غير الرسمي.<br>ضعف مستويات المعيشة يجعل الأسر تدفع بأبنائها مبكرا لسوق العمل، وهو ما يعني عدم وجود أي فرصة للحصول على وظيفة رسمية في المستقبل. |

| | | |
|---|---|---|
| | وتنخفض نسبة صاحبات الأعمال بشكل واضح مقارنة بالرجال.<br>تفتقد العمالة غير الرسمية للتأمينات صحية كانت أو اجتماعية الإجازات مدفوعة الأجر، وهو ما يجعلهم شديدي الهشاشة لأي صدمات غير متوقعة. | |
| المشروعات غير الرسمية | تشكل المشروعات غير الرسمية حوالي 90% من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، وتتسم هذه المشروعات بالهشاشة الشديدة بسبب عدم قدرتها على الوصول للتمويل والأرض والتكنولوجيا والمعرفة الفنية المطلوبة.<br>وما يثبت ذلك أن البنك الدولي قدر أن 20 بالمائة فقط من المشروعات الصغيرة التي تم إنشاؤها في مصر في 2006 استطاعت أن تستمر حتى.2012 ( World Bank, 2016) | تعاني الشركات الرسمية القائمة بالفعل من العديد من المشاكل المرتبطة بجمود بيئة الأعمال في مصر، وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة وارتفاع معدلات الضرائب وغيرها من المشكلات. وهو ما يدفع معظم الشركات الناشئة إلى بدء العمل بشكل غير رسمي من البداية لتجنب المرور بنفس المشاكل والمعوقات مرة أخرى.<br>ومن ثم يعتبر ضعف المنظومة الرسمية هو السبب الرئيسي وراء الزيادة الضخمة في الشركات غير الرسمية |
| المعاملات غير الرسمية | تتخذ هذه المعاملات أشكالا متعددة، بداية من اعتماد الشركات الرسمية على خدمات ومنتجات المشروعات غير الرسمية، مرورا بقيام شركات رسمية بالتوظيف بشكل غير رسمي لتخفيض التكاليف، ووصولا إلى قيام شركات غير رسمية بالتصدير للخارج بشكل غير مباشر من خلال<br>شركات رسمية أخرى | يلجأ العديد من الشركات إلى المعاملات غير الرسمية للتمتع بقدر أكبر من المرونة والحرية من ناحية وتجنب البيروقراطية الحكومية المقيدة والرسوم والضرائب الباهظة من ناحية أخري.<br>بالإضافة لذلك، أفاد 45.8% من الشركات الرسمية في مصر، بأن المنافسة مع شركات غير رسمية هي أحد أهم القيود التي تواجههم، وأنها تضطرهم إلى اللجوء لممارسات غير رسمية لخفض التكاليف وتعزيز التنافسية وهو ما يعني تنافس الشركات على خفض التكاليف لا جودة المنتج، مما يؤثر سلبا على تنافسية الاقتصاد ورفاهة المجتمع ككل |

## الشكل رقم 5. توزيع العمالة غير الرسمية داخل القطاعين الرسمي وغير

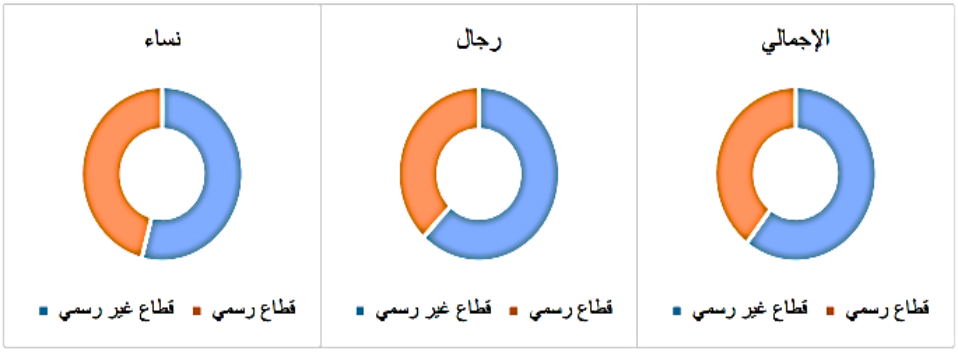


*المصدر*: منظمة العمل الدولية، 2018.

## الشكل رقم 6. التوزيع المهني للعاملين بالقطاع غير الرسمي

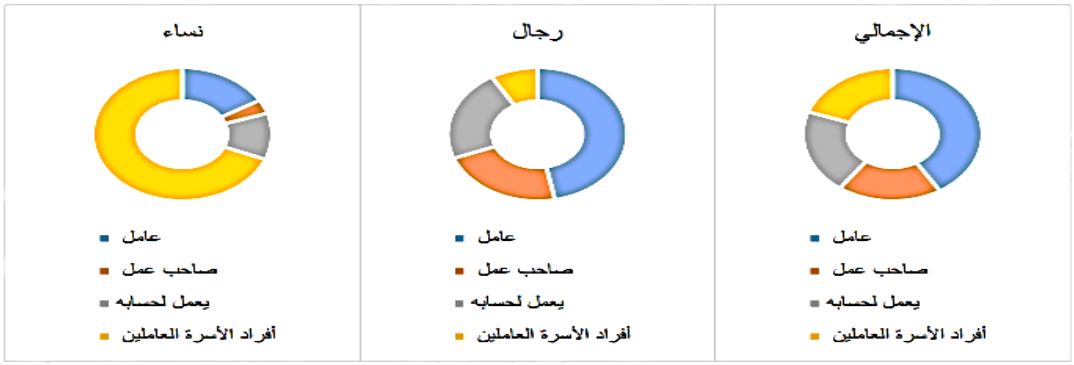


## الشكل رقم 7. التوزيع القطاعي للعمالة غير الرسمية

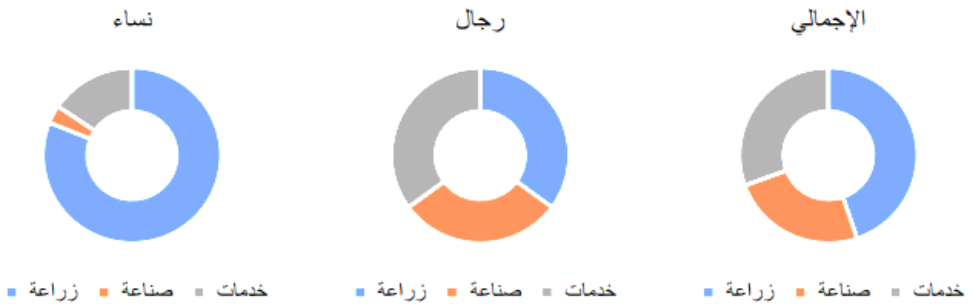


*المصدر*: منظمة العمل الدولية، 2018.

**تأثير الأزمات السابقة على العاملين بالقطاع غير الرسمي في مصر**

**قام القطاع غير الرسمي بدور جوهري أثناء الأزمة المالية العالمية وكذلك أثناء ثورة يناير؛ حيث امتص حوالي 1.6مليون عامل جديد خلال الأزمتين، وتحديدا في الفترة من 2008–2011 ، معوضا بذلك ضعف قدرة الحكومة والقطاع الخاص الرسمي على التشغيل.**

**ومع ذلك فقد أدى غياب أي تغطية تأمينية إلى تدهور أوضاع العاملين بالاقتصاد غير الرسمي أثناء الأزمتين، واضطروا إلى اتخاذ مخاطر أكبر والعمل لفترات أطول لتحقيق عوائد ضعيفة لا تكفي احتياجاتهم، بالإضافة إلى تعرضهم لمنافسة داخلية عنيفة بسبب تدفق المزيد من العمالة للاقتصاد غير الرسمي في أوقات تتسم بتراجع الطلب وهو ما أدى إلى تراجع دخولهم بشكل جوهري.**

**أدت كلتا الأزمتين إلى انخفاض الاستقرار الوظيفي في القطاع غير الرسمي، وهو ما يعني انتقال العمالة غير الرسمية من أعمال منتظمة إلى أعمال أخرى غير منتظمة( Assad and Krafft,2013)**

**وبالتالي حرمانهم من دخل ثابت، وهو ما جعلهم أكثر هشاشة وفقرا وتؤكد بيانات مسح الدخل والإنفاق لعام 2017/2018 أن العاملين خارج المنشآت والذين يغلب عليهم العمل غير الرسمي أفقر من نظرائهم العاملين داخل المنشآت في القطاعين الحكومي والخاص، وأن نسبة الفقر ترتفع بين العمالة غير المستقرة منهم على وجه التحديد كما يتضح من الشكلين 8 و9.**

**تحول العمل غير الرسمي من وسيلة مؤقتة للدعم وتعزيز الدخل لحين الحصول على عمل رسمي أفضل، إلى نهاية مغلقة لا يُفلت منه من يدخله بغض النظر عن النوع ومستوى التعليم، وهو ما يعني فقدان العاملين في الاقتصاد غير الرسمي أي فرصة للترقي الاجتماعي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عدم تحسن الأوضاع الاقتصادية في مصر بشكل حقيقي يشعر به المواطن منذ 2008بالإضافة لعدم توفير المنظومة الرسمية من قطاع عام وخاص لوظائف كافية للشباب.**

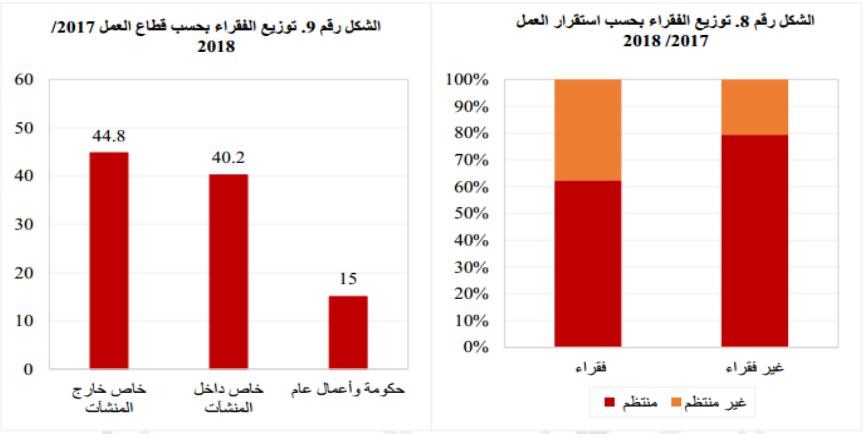


المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق2018/2017.

- تأثير الأزمة الحالية ( جائحة كورونا ) علي الإقتصاد غير الرسمي :

بداية وبشـــكل عام نود التأكيد على اختلاف تأثير الأزمة الحالية على الاقتصـــاد غير الرسمي بشكل جوهري عن الأزمات السابقة سواء كانت الأزمة المالية العالمية أو ثورتي 25يناير و 30يونيو، وذلك من جانبين:

-أولا: أن الأزمة أثرت على القطاع غير الرســـمي بنفس القدر الذي أثرت به على القطاع الرسـمي. وبالتالي فإنه، بجميع أنواعه، فقد ميزته وقدرته على تعويض تراجع التشـغيل بالقطاع الخاص الرسمي أثناء الأزمات. وسيضاعف ذلك من حدة تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري بشكل عام وعلى الطبقات الأفقر في المجتمع بشكل خاص.

-ثانيا: أن العمالة غير الرسمية هي الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس ونقله نظرا لأن غياب أي تغطية تأمينية أو إجازات مدفوعة الأجر يحد من قدرة العمالة غير الرســـمية على التزام المنازل هذا بالإضـافة إلى أن أماكن عملهم غالبا ما تفتقر إلى معايير السـلامة الصـحية والمهنية. وفي حالة الإصـابة، يمكن أن تتحول الأماكن الأكثر فقرا إلى بؤر لنشـر المرض؛ حيث يصـعب على الغالبية العظمى منهم تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي والحجر الصـحي المنزلي التي تنصـح بها الجهات الرسمية بسبب محدودية الموارد وسوء الظروف السكنية.

وفي هذا الصدد، تشير بيانات التعداد العام للسكان إلى أن أكثر من 8.3 مليون نسمة من الفقراء ( 2.1 مليون أسرة) لا يعيشون في شقة ولكن يسكنون في حجرة أو كشك أو عشة أو خيمة، و 6.2مليون مواطن ( 1.6مليون أسرة) ليس لديهم حنفية داخل المسكن، كما أن حوالي 8.4مليون

مواطن ( 2.2مليون أسرة) لا يمتلكون حماما أو مطبخا خاصا، وترتفع هذه الأعداد بشكل واضح في محافظات الصعيد كما يتضح من الشكلين 6،7.

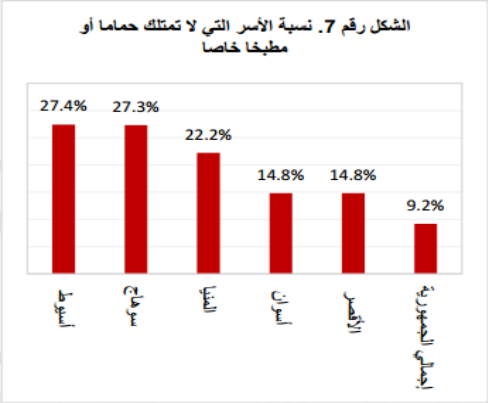


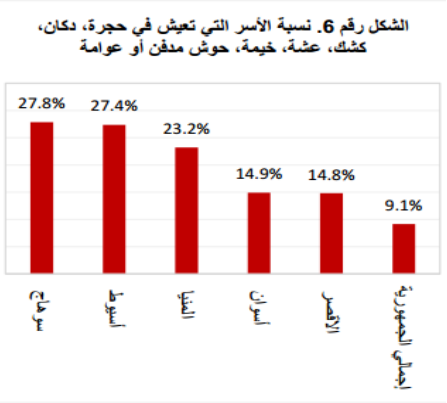


المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والمنشآت 2017.

## 2- موقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي :

وبالنسبة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن هناك حوالي 83.6% منها غير رسمي في عام 1998 (آخر بيانات توافرت) ، مقارنة بنحو 82.9% في عام 1988 كما هو موضح بالشكل التالي :

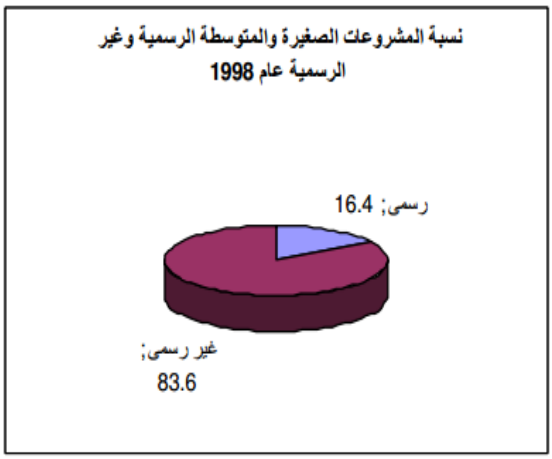


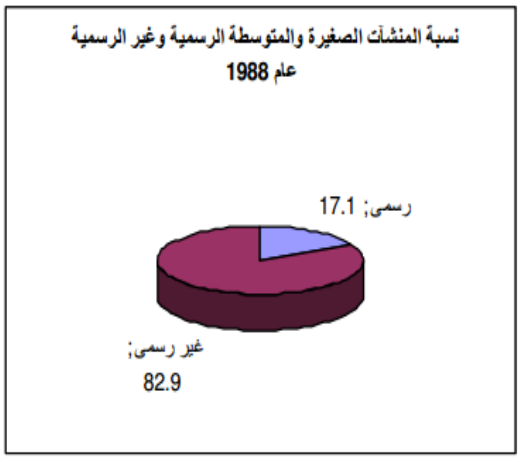


## وتنقسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الغير رسمية إلي نوعين :

* النوع الأول : وهي المشروعات التي تعمل داخل المنشآت وهي تمثل 81% من النشاط غير الرسمي وتتمثل في مشروعات خدمية وتجارية .

* النوع الثاني : وهي مشروعات تعمل خارج المنشآت وتتمثل في الباعة الجائلين والمصانع غير الشرعية والتي لم تحصل علي تراخيص عمل ، وهذه الفئة تمثل 40% من إجمالي الأنشطة غير الرسمية طبقا لآخر الإحصائيات .

ومن منطلق اعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست كيانا مستقلا بحد ذاته وإنما هو جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة ، لذلك فإنه علي الرغم من وجود منافسة بين المشروعات سواء رسمية أو غير رسمية ، إلا أنه يمكن أن يكون هناك نوع من العلاقات المتبادلة بين القطاعين تتمثل في تحركات الايدي العاملة والتنقلات بين القطاعين والضغط علي الأجور ، أيضا يمكن أن يكون هناك تحركات للمنتجات ، فقد يعتمد القطاع غير الرسمي علي القطاع الرسمي في الحصول علي المواد الخام والسلع الوسيطة ، كما قد يستفيد القطاع الرسمي من بعض منتجات القطاع غير الرسمي كمدخلات ، كأن يعتمد بعض المشتغلين في القطاع الأول علي القطاع الثاني في الحصول علي سلع وخدمات رخيصة بالمقارنة بالحصول عليها من القطاع الأول .

لذلك فإنه يجب التأكيد علي أنه عندما تقرر الدولة تعقب الوحدات الاقتصادية غير المنتمية للقطاع الرسمي لإجبارها علي استكمال كافة إجراءات التسجيل وعلي الانضمام للمجتمع الضريبي ، فإنه يتوقع ألا تستطيع هذه الوحدات الصمود أمام هذه السياسة ، وستحاول الاختفاء عن أعين السلطات أو أنها سوف تتوقف عن ممارسة نشاطها ، وبذلك قد تفقد الدولة قدر كبير من أنشطتها الاقتصادية . لهذا تتطلب مواجهة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة العشوائية غير الرسمية ضرورة وضع حلول غير تقليدية لتشجيع هذا القطاع علي الاندماج والتعامل بشكل شرعي جنبا إلي جنب مع القطاع الرسمي دون مطاردته والقضاء عليه – فهذا القطاع لا يمكن إغفاله أو التغاضى عنه ، خاصة أن إدماجه سيساهم في دعم النشاط الصناعي الرسمي في مصر ، وزيادة الصادرات المصرية ، كما سيساعد علي رفع معدلات النمو وتحقيق توزيع جيد للدخل وتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 1.3% ، كما سيساعد علي الدقة في التخطيط الاقتصادي والقضاء علي ظاهرة عدم صحة إحصاءات نسبة البطالة والدخل القومي والناتج القومي وحجم التهرب الضريبي ، ومواجهة آثارها السلبية العديدة .

**3- مزايا تحول القطاع غير الرسمي إلي قطاع رسمي :**

من أهم مزايا تحول القطاع غير الرسمي إلي رسمي تتلخص في :

1- أنه وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة .

**2- إتاحة مزيد من فرص استفادة المنشآت من المميزات الاقتصاد الرسمي ؛ مثل حماية حقوق الملكية الفكرية ، والحصول علي خدمات البنية الأساسية التي توفرها الدولة للمنشآت الرسمية ، والحصول علي الائتمان ، والقدرة علي التوسع في السوق وغير ذلك من المميزات الأخرى .**

**3- زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر ، حيث أثبت عدد من الدراسات وجود علاقة موجبة بين تطبيق القوانين والنمو الاقتصـــادي ، وكذا بين النمو الاقتصـــادي وخفض معدلات الفقر .**

**4- مزيد من الحماية للفئات المهمشـــة من العمال وأصـــحاب الأعمال ، تجنب التكاليف التي تتحملها هذه المشروعات للبقاء في القطاع غير الرسمي .**

**4- الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري :**

**1) يؤكد المستثمرون في القطاع الرسمي أن نسبة البضائع غير القانونية وصلت إلي ما يقرب من 80% من إجمالي حجم المصانع الغذائية ، مؤكدين علي أن الصناعات الغذائية في مصر علي الأخص تواجه موقفا حرجا بسبب عشرات المشاكل التي تتمثل في التهريب ، وكذلك ما يخص مصانع "بئر السلم" والتي تسبب فوضى بالأسواق ، وتتضح الصورة أكثر إذا علمنا أن الصناعات الغذائية يعمل 85% منها بشكل غير رسمي ، كما أن الأصول العقارية غير المسجلة والتي يتواجد فيها هذا القطاع غير الرســـمي تمثل 64% من إجمالي الأصـــول العقارية غير مسجلة .**

**2) كذلك يؤكد المســـتثمرون في مجال الأدوات المنزلية علي وجود عدد من المشـــروعات في القطاع غير الرسمي تقوم بتقليد عدد من المنتجات التي تنتجها المشروعات الرسمية ويقومون بوضع العلامات التجارية المعروفة عليها مما يضر بالطبع بسمعة المصانع الرسمية وسمعة أي تاجر يتعرض لمثل هذا الغش .**

**3) كما تتعرض بعض الصناعات الكيماوية وخاصة البويات وأيضا الصناعات الجلدية لمثل هذه الممارسات .**

**وبصفة عامة ، فإن القطاع غير الرسمي يشكل خطورة علي القطاعات الرسمية من خلال :**

**1) ترويجه لسلع وبضائع بعضها مهرب وبعضها الآخر من منتجات "بئر السلم" التي غالبا ما تضر بصحة المستهلك ولا تتفق مع المواصفات القياسية المصرية .**

2) القطاع غير الرسمي يؤثر بطريقة مباشرة علي ربحية المشروعات في القطاع الرسمي حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها كثيرا عن السلع المعروضة من المنتجات الشرعية .

3) في ظل الصعوبات التسويقية التي تواجهها المشروعات الصغيرة بصفة عامة فإن هذه الممارسات قد تهدد بإغلاق المصانع الرسمية .

4) أيضا قد يلجأ بعض المشروعات الصغيرة الرسمية للحصول علي بعض لوازم إنتاج منتج معين من مصانع القطاع غير الرسمي لتقليل التكلفة مما قد يضر بالمنتج النهائي لهذه المصانع الرسمية .

5) قد يؤدي تصدير صفقة ما إلي الأسواق الخارجية بها بعض العيوب الناتجة عن الاستعانة ببعض مخرجات القطاع غير الرسمي إلي الأضرار بصادرات القطاع الرسمي وقد يضر بسمعة القطاع الصناعي المصري ككل .

6) أيضا يجب التأكيد علي أن هناك من الأبحاث والدراسات التي قد توصى بأن الإنتاج في قطاع ما يحتوي علي عدد معين من القطاع غير الرسمي الذي ينتج منتجات غير مطابقة للمواصفات القياسية وأنها مضرة للمستهلك ، إلي تقليل فرص النفاذ لهذه المنتجات سواء في الأسواق الخارجية أو المحلية وبالتالي التهديد بإغلاق مثل هذه القطاعات .

وهنا يجب التأكيد علي أن ممارسات القطاع غير الرسمي لا يمكن تركها لأن نتائجها السلبية تؤدي إلي إغلاق المنشآت الرسمية والتي لم تعد تحتمل المنافسة الشرسة مع المنتجات الأجنبية المهربة من جانب ، والسلع المقلدة والمجهولة المصدر من جانب آخر والتي يتم بيعها دون الالتزام بأي أعباء مالية ، وهو ما يؤثر بالطبع بالسلب علي القطاعات التي تعمل بشكل رسمي وتلتزم بكل مسئوليتها تجاه الدولة .

- <u>المحاور اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلي قطاع رسمي في مصر :</u>

هناك عدة مراحل أساسية يمر بها المشروع منذ بدايته وحتى انقضائه ، وهي مرحلة التأسيس ثم التشغيل فمرحلة الخروج في حالة انقضاء المشروع . وتجدر الإشارة أن هناك مرحلة تسبق مرحلة التأسيس وهي مرحلة ما قبل التأسيس وهي التي تخص دراسات الجدوى وحالات وجود الاختراعات أو الابتكارات والتي تندر أن تمارس مثل تلك المشروعات المبتكرة أو التي تحتاج إلي دراسات جدوى في الاقتصاد غير الرسمي في مصر . وفي ما يلي سوف يتم تحليل الخطوات

والإجراءات التي يجب أن يقوم بها صاحب العمل في المراحل الثلاثة كي يمارس نشاطه في إطار رسمي :

1) مرحلة التأسيس :

تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع تكاليف التأسيس والتي يشكل الجزء غير القانوني فيها نسبة كبيرة ، فقد تراوحت المدفوعات غير القانونية ما بين 15% إلي 90% تقريبا من إجمالي المدفوعات ، وفي ستة أنشطة فقط ، كان حجم هذه المدفوعات أقل من 50% من إجمالي المدفوعات ، ويشيع علي المستوى المحلي دفع المصروفات غير القانونية في مقابل إصدار التراخيص . ويتعين علي صاحب المشروع الجديد كي يزاول نشاطه في إطار رسمي أن يقوم بتوثيق وتسجيل مشروعه ، ويقوم بالتسجيل والتعامل مع التأمينات الاجتماعية والضرائب ، علاوة علي فتح سجل صناعي إذا كان مشروعه صناعيا أو فتح سجل تجاري إذا كان المشروع تجاريا .

2) مرحلة التشغيل :

يتصور البعض أنه بانتهاء مرحلة التأسيس تنتهي أو تقل حلقات التعامل مع الهيئات والمصالح الحكومية بإجراءاتها وتعقيداتها ، علاوة علي ما يستهلك من وقت وجهد لإنهاء تلك الإجراءات .

لكن في الحقيقة فإن التعاملات تزداد تعقيدا وتشابكا ، حيث يزيد تعامل صاحب المنشأة مع الجهات والمصالح الحكومية فإذا كان صاحب المنشأة يتعامل مع ما يزيد عن 25 جهة حكومية للانتهاء من الأوراق والمستندات المطلوبة مع الأخذ في الاعتبار الوقت والجهد والتكلفة المبذولة للحصول علي الموافقات والتصاريح ، علاوة علي إمكانية ذهاب احب العمل إلي الجهات المختلفة عدة مرات بعد كل مرحلة بسبب تكرارية الطلبات والأوراق والمستندات المطلوبة ، يتعامل صاحب العمل في مرحلة التشغيل مع أكثر من ذلك بكثير . وإذا واجهت صاحب العمل إحدى المشكلات الإجرائية أو التنفيذية يتعين عليه الخوض في إجراءات أخرى كي يحل ما يواجهه من مشكلات . فمثلا لدراسة وتحليل المشاكل الإجرائية والتنفيذية لقطاع الصناعة وإيجاد الحلول لها ، يتوجه صاحب العمل إلي الهيئة العامة للتصنيع – غرفة عمليات الصناعة ، ويتقدم بشكوى موضح بها تفصيلا نوع المشكلة المطلوب حلها وذلك سواء من المنشآت الصناعية مباشرة أو اتحاد الصناعات المصرية وغرفة أو جمعيات المستثمرين أو أي متضرر آخر ، ثم يتم تصنيف المشكلة إلي مشكلات مالية (جمارك / ضرائب / تأمينات / مؤسسات مالية /.....) ، أو بنية

أساسية (أراضي / كهرباء / غاز / مياه / اتصالات/ ...) ، أو قانونية وتشريعية ، أو إجرائية وفنية (تراخيص / خامات / تسويق/...) وإذا احتاج الأمر تتم زيارة ميدانية لموقع المشكلة ، ثم يعقد اجتماع مشترك مع صاحب المشكلة وممثلي الجهات الحكومية المعنية والجهات الأخرى ذات العلاقة للتوصل للحلول المناسبة لجميع الأطراف . وأخيرا ، يتم وضع الحلول موضع التنفيذ وتتولى الغرفة متابعة التنفيذ .

ومن ناحية الضرائب مثلا ، إذا كانت هناك مشكلة لصاحب العمل وأراد الاعتراض علي ما جاء بنماذج الإخطار بالتعديل الوارد من المصلحة ، يتم ذلك من خلال ثلاث مراحل هي التظلم ولجنة التوفيق ولجنة التظلمات . حيث يتقدم صاحب المنشأة بنفسه أو من يمثله خلال مدة زمنية معينة (30 يوما) من تاريخ استلام النموذج في مرحلة التظلم ، ثم يتقدم صاحب المنشأة بنفسه أو من يمثله خلال 60 يوما من تاريخ رفض التظلم أو عدم البت فيه في مرحلة لجنة التوفيق ، ويرفع النزاع إلي لجنة التظلمات إذا لم تتم مرحلة لجنة التوفيق بسبب عدم تعيين صاحب الشأن لممثله أو لو اختلف العضوان (ممثل المصلحة – ممثل المسجل) في مرحلة لجنة التظلمات . ويقوم صاحب العمل بالتقدم بالطلب والمستندات المؤيدة له إلي مأمورية ضرائب المبيعات الواقع في نطاقها الجغرافي المركز الرئيسي للنشاط ، وفي حالة لجنة التظلمات : يصدر قرار اللجنة بأغلبية الأصوات ويكون قرارها مسببا في المحضر مع بيان من يتحمل نفقات اللجنة . ويمكن الطعن علي القرار الصادر من لجنة التظلمات أمام المحكمة الابتدائية خلال 30 يوما من تاريخ الإخطار بالقرار وفي حالة رد الضريبة لجهات معفاة (المحصلة بالخطأ) يتوجه صاحب العمل إلي مصلحة الضرائب بطلب رد الضريبة ومعه شهادة الإعفاء معتمدة من الإدارة العامة للإعفاءات بالمصلحة ، بجانب أصل الفواتير الدالة علي سبق سداد الضريبة ، وفي حالة الرد لحكم المحكمة (نهائي) يتقدم طالب رد الضريبة بطلب للمأمورية المختصة مرفقا به صورة الحكم النهائي معتمدا ومذيلا بالصيغة التنفيذية للحكم .

3) مرحلة الخروج :

لا تقتصر الإجراءات التي تواجه صاحب العمل علي مرحلتي الإنشاء والتشغيل فقط ، بل تستمر كي تصل إلي مرحلة الخروج وانقضاء النشاط ، حيث يجب علي صاحب العمل تقديم إقرار نهاية النشاط (في حالة التوقف نهائيا أو التنازل عن المنشأة أو مغادرة البلاد) إلي مصلحة الضرائب ، حيث يقوم بتقديم الإخطار بالتوقف خلال 60 يوما من تاريخ التوقف ، ثم يقدم الممول طلب تحديد موقفه الضريبي بعد تقديم الإقرار الملتزم به قانونا .

وبالمثل بالنسبة للتأمينات الاجتماعية ، يجب علي صاحب العمل إنهاء التأمين علي نفسه عن طريق التقدم إلي الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بشـــرط أن يكون المتقدم بطلب الإنهاء والمستندات صاحب العمل أو من يوكله رسميا في ذلك ، ويكون بحوزته طلب إنهاء مدة اشتراك مؤمن عليه ، وصور المستندات الدالة علي خروج صاحب العمل من الشركة أو انتهاء نشاطها (ولا تقدم تلك المستندات إذا كان سبب الإنهاء هو بلوغ صاحب العمل سن ال 60) ، ثم يقوم المكتب بقبول الطلب ومطابقة المستندات ثم التحري عن جدية خروج أو إنهاء النشاط ثم يسجل طلب الإنهاء علي الحاسب الآلي .

كما يتوجب عليه أيضا إنهاء التأمين علي العاملين بالمنشأة ، ويقوم بالتقدم بطلبات إنهاء مدة اشـــتراك مؤمن عليه عن كل عامل والمســـتند الدال علي إنهاء علاقة العمل ، ثم يقوم المكتب بمطابقة توقيع صـــاحب العمل علي الطلبات ثم إجراء التفتيش الميداني للتأكد من إنهاء علاقة العمل ثم تسجيل الطلبات علي الحاسب الآلي .

إذن وبشكل عام ، تواجه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العديد من القيود المرتبطة بتوافر العمالة الماهرة والحصول علي المعلومات والتكنولوجيا ومدخلات الإنتاج ومكان العمل ، وبسبب نقص أنظمة التدريب المهني والتعليمي ، فإن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تواجه قصورا في العمالة وعلي الأخص العمالة الفنية المدربة . وعلاوة علي ذلك فإن الاحتفاظ بالعمالة المدربة يعتبر مشكة عامة حيث يترك هؤلاء العاملون المنشآت لبدء أعمالهم الخاصة .

وفي معظم الدول النامية ، لا تهتم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا بجلب التكنولوجيا الأجنبية كما أنها غير قادرة علي اســـتيعاب وتكييف هذه التكنولوجيا وفقا لمتطلباتها . كما أنها غير قادرة أيضا عن طرق مصادر المعلومات المختلفة . بالإضافة لذلك ، فإن القيود التنظيمية وضعف الروابط وعدم كفاية العقود الفرعية المناسبة التي يمكن أن تبرم مع منشـــآت أكر وأكثر تعقيدا ، ســـواء منشـــآت محلية أو عالمية ، تســـهم في تخلف القاعدة التكنولوجية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .

كما يرجع ضعف الوضع التنافسي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلي محدودية الحصـــول علي مدخلات إنتاجية عالية الجودة ، وإلي فرض تعريفة جمركية علي المدخلات المستوردة ، وإلي طول وتعقد إجراءات الاستيراد .

ومن ناحية أخرى ، فإن وجود مواقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مدن صناعية جديدة وغير مكتملة الخدمات نسبيا يبعد هذه المنشآت عن أسواقها مما يرفع تكفة شراء المدخلات وبيع المنتجات ، ولما كان 84% من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تشغل أماكن مؤجرة (أكثر من 61% تستحوذ علي أماكن العمل من خلال الميراث) فإن قانون إيجار الأماكن غير السكنية من الممكن أن تكون له آثار عكسية علي مستقبل التنمية بقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .

كما أنه نظرا لطبيعة الإجراءات الحكومية المتعلقة بالمشروعات الحكومية وتلك المتعلقة بإتاحة المعلومات فإن فرصة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إبرام عقود والحصول علي تعاقدات من الباطن من القطاع العام تكون محدودة ، حيث أن قانون المناقصات والمزايدات لا يخصص نسبة من المشتريات الحكومية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كمعاملة تفضيلية ، فيما عدا ما تحصل عليه التعاونيات علي نطاق محدود .

وعلي الرغم من أن المعوقات التنظيمية والقانونية هي أمر تواجهه كل الأعمال الخاصة في مصر ، لا أنها ذات آثار عكسية علي المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة ، وذلك لأنها غير مؤهلة بدرجة كبيرة للتعامل مع المشاكل الناشئة عن اللوائح التنظيمية . حيث إنها أقل قدرة من المنشآت الكبيرة علي التعامل مع اللوائح التنظيمية المعقدة والشبكات البيروقراطية . علاوة علي ذلك ، فإن تكلفة الالتزام باللوائح التنظيمية تعتبر تكلفة ثابتة وعبئها يكون أكبر بالنسبة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عنها بالنسبة للمنشآت الكبيرة .

وإضافة إلي ذلك ، يعد تداخل الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية وتداخل قوانين الحكومة المركزية والمحلية ، وضعف التنسيق بين الوحدات الحكومية ، وقصور المعلومات المتاحة للمسئولين ، وعدم كفاية عمليات الحفظ والتسجيل وإمساك الدفاتر وعدم توافر معدات لمعالجة البيانات ، يزيد من حجم المشكلة التي تواجه أصحاب المنشآت الصغيرة .

والأكثر من ذلك ، إذا كانت المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تتجنب الالتزام بالمتطلبات التنظيمية إذا ظلت صغيرة ، فإن نموها في الحجم ودخولها في القطاع الرسمي يمكن أن يكون مكلفا نسبيا وذلك لأنه كلما كانت المنشأة أكبر حجما وأكثر ظهورا ، كلما أصبحت أقل قدرة علي تجنب الالتزام بهذه اللوائح التنظيمية ، وهذا يعني أن المعوقات التنظيمية أمام نمو المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي عميقة الجذور في القوانين واللوائح

التي تحكم قطاع الأعمال في مصـــر . ويعتبر ارتفاع تكلفة الالتزام بالقوانين واللوائح عائقا أمام دخول المنشـآت متناهية الصـغر والصـغيرة والمتوسـطة في القطاع الرسـمي بصـورة كاملة وكما يشـير بحث حديث فإن حوالي 54% من المنشـآت التي تضـم من عامل إلي عشـرة عمال يمكن اعتبارها ضـمن القطاع الرسـمي بصـورة كاملة ، بينما يعتبر 14 % من هذه المنشـآت نصـف رسـمية ، و 32% منها تعتبر غير رسـمية وهي توفر أيضـا فرص عمل لحوالي 21% من قوة العمل وتساهم بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي وفقا للتقديرات المتحفظة.

ويمكن تلخيص السـمات الأسـاسـية للإجراءات التي تواجه أصـحاب الأعمال في مختلف مراحل العمل والتي تحول دون وجود الرغبة في إتباعها والتزام أصـــحاب تلك الأعمال بالإجراءات الرسمية ومن ثم الخروج أو الاتجاه إلي القطاع غير الرسمي كملاذ وملجأ من صعوبة الإجراءات في الآتي :

1) وجوب الحضـور الشـخصـي لصـاحب العمل في مقر الهيئة أو المصـلحة : الأمر الذي قد يراه البعض من الأمور الصعبة إذا ما تم أخذ بعض العوامل في الاعتبار مثل التكلفة التي قد يتحملها صـــاحب العمل وخاصـــة أنه في بعض الحالات قد يتم الانتقال من محافظة لأخرى ، علاوة علي المجهود المبذول ، بالإضافة إلي احتمال عدم قدرة صاحب العمل للحضور بنفسه لدواعي صحية أو لأي ســـبب آخر ، الأمر الذي يجعل وجود فكرة التعامل الالكتروني أو توجه مندوبين للهيئات إلي أصحاب الأعمال محلا للدراسة ومن ثم التطبيق .

2) التكرارية : حيث تتســم الإجراءات بالتكرارية علي كل المســتويات ، حيث يتم طلب المســتند الواحد أكثر من مرة في أكثر من موقع فيما يخص الموضـــوع الواحد ، الأمر الذي يشـــق علي أصحاب العمل لاضطرارهم للذهاب إلي نفس المكان مرات عدة ، علاوة علي ما يتكبده هؤلاء من معاناة وما يبذلوه من مجهود وأموال .

3) التعامل مع أكثر من جهة : حيث تتطلب الإجراءات الحصول علي موافقات من جهات متعددة مما يجبر أصـــحاب المنشـــآت علي التنقل بين عدة جهات للانتهاء من الأوراق المطلوبة . مما يثير فكرة توحيد كل الموافقات والتصاريح في مكان واحد .

4) موافقات الجهات الرقابية والأمنية : تعد من أحد أكثر الأمور تعقيدا نظرا لحســاســية الموقف وضـــرورة اســـتيفاء الكثير من الإجراءات ، الأمر الذي قد يحل عن طريق إعطاء موافقات أمنية مؤقتة حتى يتم استيفاء البيانات بأكملها أثناء عمل المشروع .

**5) كثرة المستندات والأوراق المطلوبة : حيث يتم في كثير من الأحيان في طلب المستندات الاستغناء عن كثير منها لأن وجود بعضها يعني ضمن وجود البعض الآخر مثل مستندات السجل التجاري وإقرارات وجود النشاط مثلا .**

**6) طول وبطء إجراءات التصدير والاستيراد : التي تؤدي إلي عرقلة جهود المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للوصول للأسواق التصديرية .**

**7) انتشار أمراض البيروقراطية : الأمر الذي يعد من أخطر الأمور حيث قد يواجه صاحب العمل طلب رشوة من الموظف للإسراع من الإجراءات وإلا واجه العديد من التعقيدات .**

**8) افتقار المهارات : تواجه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة معوقات إدارية حيث تفتقر غالبا إلي المهارات الأساسية في الإدارة والمحاسبة وليس لديها القدرة علي الحصول علي الخدمات الاستشارية والخدمات المساندة .**

**9) الوقت والمجهود والمال : الأمر الذي لا يرنو إليه الشك أن كل ما سبق يستهلك الكثير من الوقت والجهد والمال ، إذ يقضي صاحب المشروع في المتوسط 222 يوما قبل الحصول علي الترخيص وتصاريح التأسيس ، وقد تمتد هذه المدة إلي نحو 567 يوما في بعض الأنشطة . الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلي الابتعاد عن كل ما سبق وتوفير الوقت والجهد والمال والاتجاه للقطاع غير الرسمي باعتباره هو الحل الأمثل .**

**<u>وبمقارنة مصر مع الأقاليم المختلفة علي مستوى العالم يلاحظ :</u>**

**– تتفوق مصر علي الأقاليم المختلفة علي مستوى العالم من حيث الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري سواء من ناحية عدد الإجراءات إذ تقل عن عدد الإجراءات في الأقاليم المختلفة ، والأكثر من ذلك أن الفترة التي تستغرقها تلك الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجارية تقل في مصر بشكل ملحوظ عن أقاليم العالم المختلفة .**

**– وعلي العكس من ذلك ، تشير البيانات إلي أن مصر تتأخر عن كل أقاليم العالم تأخرا كبيرا فيما يخص إجراءات استخراج التراخيص سواء من ناحية عدد الإجراءات الذي يزيد عنه في كل الأقاليم أو الوقت المستغرق لإتمام تلك الإجراءات الخاصة بتسجيل الممتلكات والذي يزيد أيضا عن مثيله في كل الأقاليم . وفيما يخص تسجيل الممتلكات ، يقترب عدد الإجراءات الخاصة بتسجيل الممتلكات في مصر منه في أقاليم العالم المختلفة ، إلا أن الوقت المستغرق لإتمام إجراءات تسجيل الممتلكات يزيد في مصر بشكل ملحوظ عن باقي الأقاليم .**

**– أما دفع الضرائب ، فتعد مصر في مكانة متوسطة بين أقاليم العالم فيما يخص عدد المدفوعات من الضرائب إذ يزيد عدد المدفوعات الضريبية في مصر عن متوسط المدفوعات الضريبية لأقاليم العالم مجتمعة بدرجة واحدة تقريبا حيث يبلغ متوسط المدفوعات الضريبية لأقاليم العالم تقريبا 35 مدفوعة . إلا أن الوقت المستغرق لتحصيل تلك المدفوعات لا يزيد في مصر عن المتوسط العالمي في هذا الشأن ، وقد يعزى هذا جزئيا إلي الإصلاح الضريبي لعام 2005 . ومرة أخرى يعبر الباحث عن اعتقادها في أن وضع مصر سوف يشهد كثيرا من التحسن مع التطبيق المستمر لقانون الضرائب علي الدخل والذي سوف يترك آثاراً إيجابية علي الوضع في مصر . وأخيرا فيما يخص التجارة عبر الحدود ، يتضح جليا التفوق المطلق لمصر علي الأقاليم المختلفة فيما يخص التجارة عبر الحدود سواء علي مستوى التصدير (عدد الإجراءات – الوقت المستغرق) أو علي مستوى الاستيراد (عدد الإجراءات – الوقت المستغرق) .**

**والخلاصة ، يمكن القول بأن الإصلاحات التنظيمية لبيئة العمل التي اتخذتها مصر في مجالات معينة قد أتت بثمارها وبخاصة فيما يخص بدء النشاط الاقتصادي والتجارة عبر الحدود ، وقد تأكد ذلك عمليا علي كل المستويات سواء المحلي أو الإقليمي أو القاري أو العالمي أو حتى علي مستوى الدول التي تمت دراستها في هذه الدراسة بشيء من التفصيل . مما يدعو إلي القول بحتمية استمرار عمليات الإصلاح في المجالات الأخرى كي تنعكس إيجابا علي بيئة العمل في مصر مما يدعو المزيد من أصحاب الأعمال غير الرسمية للانخراط في القطاع الرسمي ويجعل المناداة بدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي أمرا ممكنا له جدواه وله آلياته التي يمكن الوصول إليها وإدراجها في خطة عمل للتحول – أو دمج – من القطاع غير الرسمي إلي القطاع الرسمي**

**<u>الخاتمة :</u>**

**<u>1– النتائج :</u>**

**1) يوجد جدل كبير في تعريف القطاع غير الرسمي ، وينبغي الإشارة إلي أنه يمكن إرجاع الاختلاف حول تعريف مفهوم القطاع غير الرسمي وغيره من المفاهيم والمصطلحات الكثيرة والتي تصف ظاهرة واحدة إلي المؤشر أو المعيار المستخدم ، فاللارسمية ترتبط بعدة مؤشرات هي :**

**– الإطار القانوني أو الإطار الحكومي الرسمي ، من حيث المخالفة أو الاتباع ، فتصبح الأنشطة غير الرسمية غير قانونية في حال مخالفتها أو تجنبها هذا الإطار بصرف النظر عن الأسباب الدافعة إلي هذه المخالفة أو التجنب .**

– محدودية حجم المنشأة من حيث عدد العمالة بها ، فالأنشطة غير الرسمية تستخدم عددا محدودا من الأفراد (في المتوسط لا يتجاوز 5 أفراد بمن فيهم المالك ، أو 10 كحد أقصى وفقا لبعض المتخصصين) ، ويعمل صاحب المنشأة وعائلته فيها ، وبعض العاملين لا يتقاضون أجرا علي عملهم في المنشأة أو أجر متغير (بالقطعة) وتكون هذه الأجور دون مستوى الأجور السائد في البلاد . كما لا يتمتعون بأية قوة تفاوضية . ويغلب علي العاملين في هذه الأنشطة تدني مستواهم التعليمي (وفي حالات استثنائية يتم القبول بهذه الأعمال نظرا للظروف الاقتصادية السائدة) ، وتستخدم عمالة محلية ، من أفراد العائلة أو الأقارب أو الجيران أو الأصدقاء) .

– محدودية مالكي النشاط ، حيث ترجع الملكية إلي شخص واحد أو أكثر لكن يظل مالكي المشروع محدودين بروابط عائلية أو شخصية .

– مستوى الموارد المتاحة للمنشأة وخاصة الموارد التكنولوجية وهي محدودة بطبيعتها وبطبيعة النشاط الممارس ومن ثم حجم ونطاق النشاط . وتعتمد هذه المنشآت علي العمل اليدوي لتعويض النقص في التكنولوجيا الحديثة مع التأكيد علي محدودية حجم هذه العمالة .

– موقع النشاط حيث يتم ممارسة النشاط بعيدا عن المناطق الصناعية والتجارية الرئيسية ، وتنشر الأنشطة غير الرسمية وتتوزع بطريقة عشوائية وبدون تخطيط .

2) يتسبب القطاع غير الرسمي في وجود ثلاث مشكلات رئيسية علي المستوى الكلي تمثل في التقدير الخاطئ للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات والدول بصورة خاطئة (مثل البطالة والدخل القومي) . والخسارة التي سوف تحققها الدولة في انخفاض حصيلة الضرائب بسبب تهرب أنشطة القطاع غير الرسمي من الضرائب ، مما يؤثر علي قدرة الدولة علي توفير السلع والخدمات ، ويشكل ذلك عبئا إضافيا علي الدولة يحول دون تنفيذها لدوريها السيادي والخدمي ، علاوة علي أن وجود الاقتصاد الخفي يعد وضعا غير صحي في العلاقة بين الدولة والمواطنين ، وذلك لتولد شعور من عدم الرضا من قبل دافعي الضرائب عن ما تقدمه الدولة من خدمات عامة .

3) تؤدي الزيادة الهائلة في جانب الطلب في سوق العمل والتي تنتج عن بلوغ قطاع كبير من السكان سن العمل ، وزيادة مشكلة عمالة الأطفال بالإضافة إلي ما شهده السوق المصري من عمليات تسريح وتخفيض لعمالة القطاع الرسمي وخاصة في بداية تسعينيات القرن الماضي نظرا لتطبيق برامج الخصخصة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي اتبعته مصر آنذاك . ولكن في المقابل يقوم القطاع غير الرسمي بدور إيجابي في استيعاب أعداد كبيرة من

الداخلين الجدد في سوق العمل أو المحالين إلي المعاش المبكر نتيجة إتباع برامج الخصخصة ، كما استطاع هذا القطاع أيضا استيعاب المهاجرين من الريف إلي الحضر .

4) مشكلة قياس القطاع غير الرسمي من أهم مشكلات هذا القطاع ، إلا أن هناك بعض الطرق والمناهج المستخدمة في قياس هذا القطاع أبرزها المنهج المباشر والمنهج غير المباشر ومنهج تباين الدخل – الإنفاق والمنهج النقدي ، وطريقة حصر العاملين . ويمكن القول بأن التواجد في القطاع غير الرسمي – وعلي عكس ما يعتقد الكثيرون – ليس له تكلفة الأمر الذي يبعد عن الصحة حيث أن هناك تكلفة لمثل هذا القطاع تتمثل في مدفوعات غير رسمية مثل رشاوى للموظفين الحكوميين ، وعدم إمكانية الاستفادة الكاملة من السلع والخدمات العامة ، وعدم كفاءة الاستثمار في أسواق المال ، وعملية تحويل أو رهن الملكية . كما تتفاوت الأنشطة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في مصر تبعا للنوع من حيث الذكور والإناث والطبيعة من حيث كونهم رسميين أو غير رسميين ، حيث يتركز أصحاب الأعمال الرسمية من الذكور في ثلاثة أنشطة رئيسية تتمثل في التجارة والتصنيع والخدمات بينما تتسع أنشطة أصحاب الأعمال غير الرسميين إلي أكثر من ذلك ، في حين أن أصحاب الأعمال من الإناث الرسميين نتركز أعمالهن في نشاطين رئيسيين (الخدمات والتجارة) ويزيد علي تلك الأنشطة نشاط التصنيع في حالة أصحاب الأعمال من الإناث غير الرسميين .

5) تتميز معظم الأنشطة غير الرسمية بصغر النطاق والتعامل خارج الأنظمة المؤسساتية مثل بائعي الخضر والفاكهة وبائعي الجرائد بالإضافة إلي أصحاب الحرف مثل النجارين والسباكين وعمال البناء وصانع الأحذية وغيرهم ، وفيما يخص أنشطة التصنيع ، يأخذ كل من مقدم الأطعمة ومنتجي المنسوجات والأثاث الجزء الأكبر من نسبة المنتجين غير الرسميين . يمر إنشاء المشروعات في مصر بثلاث مراحل رئيسية هي مرحلة التأسيس ومرحلة التشغيل ثم مرحلة الخروج ، وتكون مرحلة التأسيس من عدة مراحل فرعية هي التوثيق والتصديق ، التأمينات الاجتماعية ، السجل التجاري ، السجل الصناعي ، الضرائب . ثم اثنتي عشر مرحلة فرعية في مرحلة التشغيل ، ثم مرحلة الخروج .

6) تتلخص المشكلات الرئيسية للإجراءات في مصر في بعض النقاط أهمها وجوب الحضور الشخصي لصاحب العمل في مقر الهيئة أو المصلحة ، التكرارية التعامل مع أكثر من جهة ، موافقات الجهات الرقابية والأمنية ، المغالاة في المستندات والأوراق ، طول وبطئ إجراءات التصدير والاستيراد ، التعامل مع الموظفين ، افتقار المهارات ، الوقت والمجهود والمال .

**7) يعد دور القطاع غير الرسمي في توفير البدائل المختلفة للمستهلكين أحد مزايا هذا القطاع ، حيث يراعي فيما يقدمه من سلع وخدمات المستويات الاقتصادية المتباينة وخاصة الدنيا منها وهكذا يستفيد المستهلكون من توافر السلع الاستهلاكية وسهولة الحصول ورخص أسعارها . تضح من خلال دراسة الأعمال غير الرسمية وبخاصة الأعمال الصناعية منها ضرورة توفير برامج تدريبية تقوم علي تأسيس مراكز للبحوث والتدريب علي تلك الصناعات لتزويد المتدربين بالمهارات الأساسية الخاصة بمراعاة معايير السلامة والصحة المهنية . وفيما يخص المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، يجب التأكيد علي دعم تلك الصناعات وخاصة في المناطق الريفية لما توفره تلك الصناعات من فرص عمل ودخل للعاملين بها علاوة علي تحويلها إلي الرسمية مما يجعل لها إسهاما ضريبيا . وعلي جانب تطوير وترقية القطاع غير الرسمي ، يجب أن يتم اتخاذ خطوات جادة في هذا الشأن عن طريق برامج التدريب والإنفاق الحكومي اللامركزي وذلك تماشيا مع الاتجاه القومي السائد لتفعيل اللامركزية ، مع مراعاة استخدام التكنولوجيا الملائمة في مراكز التدريب بما يتماشى مع الظروف والإمكانات والأوضاع القائمة .**

**8) لإصلاحات التنظيمية لبيئة العمل التي اتخذتها مصر في مجالات معينة قد أتت بثمارها وبخاصة بدء النشاط الاقتصادي والتجارة عبر الحدود ، وقد تأكد ذلك عمليا علي كل المستويات سواء المحلي أو الإقليمي أو العالمي أو حتى علي مستوى الدول التي تمت دراستها في هذه الدراسة بشيء من التفصيل . مما يدعو إلي القول بحتمية استمرار عمليات الإصلاح في المجالات الأخرى كي تنعكس إيجابا علي بيئة العمل في مصر مما يدعو المزيد من أصحاب الأعمال غير الرسمية للانخراط في القطاع الرسمي ويجعل المناداة بدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي أمرا ممكنا له جدواه وله آلياته التي يمكن الوصول إليها وإدراجها في خطة عمل للتحول – أو دمج – من القطاع غير الرسمي إلي القطاع الرسمي .**

**<u>2) التوصيات :</u>**

**في الختاميجب التأكيد علي أن مساعدة القطاع غير الرسمي للدخول والاندماج في القطاع الرسمي أصبح أمر في غاية الأهمية ، ويجب أن يحظى باهتمام جميع الجهات المعنية ، فهذا القطاع رغم أنه كيان ضخم لا يلتزم بسداد أي أعباء مالية تجاه الدولة وأصبح يشكل خطورة علي القطاعات الرسمية ، كما يجب التأكيد علي أن مواجهة قطاع المشروعات العشوائية غير الرسمية يتطلب ضرورة وضع حلول غير تقليدية لتشجيع هذا القطاع علي الاندماج والتعامل بشكل شرعي جنبا إلي جنب مع القطاع الرسمي وذلك من خلال :**

**1) قيام وزارة الصناعة والتجارة الخارجية والجهات المختصة بعمل حصر شامل وكامل لجميع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ، سواء الصناعية منها أو التجارية وغيرها ثم تقوم بتسجيل نشاطها في الجهات الرقابية الخاصة بها ، وعلي سبيل المثال مصلحة الرقابة الصناعية .**

**2) الاستماع لهؤلاء الناس لمعرفة آراءهم والتعرف علي الأسباب التي دفعتهم للعمل بهذا الأسلوب الخاطئ حتى يمكن وضع الحلول الملائمة للقضاء عليها .**

**3) قيام الحكومة بمساعدة الجهات المختصة بتقديم المساعدات والقروض لهذا القطاع وبالتالي يسهم هذا القطاع بدوره في التنمية المحلية ودعم حركة العمل داخليا نظرا لما يمثله من نسبة كبيرة لا يمكن تجاهلها .**

**4) تيسير الإجراءات عليه وخفض تكلفتها لمساعدته علي التواجد من خلال كيان شرعي .**

**5) التعامل مع هذا القطاع بمرونة خاصة من جانب الجهات الرقابية والإدارية التي تتعامل معه كالتأمينات والضرائب ومكاتب العمل والصحة والتموين وغيرها من الجهات التي تتسبب أحيانا بسبب معاملتها في خوف العاملين في هذا القطاه وهروبهم للعمل بهذا الأسلوب غير الشرعي .**

**6) تشجيع الانضمام إلي القطاع الرسمي من خلال إعطاء مزايا تمويلية وقروض ائتمانية لكل من يسعى للعمل بشكل شرعي كأن يكون هناك اشتراط بأن يحصل هذا الكيان العشوائي علي القرض من خلال تسجيله للمحل الذي يعمل به .**

**7) بحث كيفية استفادة هذا القطاع من تجربة إنشاء حاضنات المشروعات التي تم إنشاؤها في بعض الدول ، وهذه الحاضنة عبارة عن مجمع توفره الدولة في مكان له رخصة لمدة زمنية محددة "3–5 سنوات" ، ويتم تجميع المشروعات الصغيرة فيه مع وجود إدارة مركزية لخدمة تلك المشروعات . ومن خلال هذه الحاضنة ستتم مساعدة المصانع العشوائية علي العمل بشكل شرعي إلي أن يخرج من هذه الحاضنة بعد أن يكتسب الخبرة ويكتب له النجاح ، ويستطيع الانتقال إلي مكان خاص به .**

**8) مراعاة أن هذا القطاع من الهشاشة للدرجة التي لا يحتمل معها فرض نظم التعامل الرسمية معه مرة واحدة خاصة لعدم اعتياده علي التعامل مع الجهات الرسمية من ناحية ولعدم قدرته علي تحمل أية أعباء مالية أو ضريبية أو تنظيمية أو إدارية ، ولهذا فالأمر يتطلب بحث منح تيسيرات ضريبية وإدارية ومالية لهذا القطاع لفترة مرحلية لا تقل عن 5 سنوات حتى يعتاد هذا القطاع العشوائي علي التعامل في العلن والإفصاح عن نشاطه يمكن بعدها تدريجيا إخضاعه**

علي مراحل لنظم التعامل الرسمي بالصورة التي يتم إشهار أنشطته ومعاملته ضريبيا علي قدم المساواة مع غيره من الأنشطة الرسمية الأخرى .

9) دراسة إمكانية قيام الحكومة بعمل إطار تشريعي خاص لعلاج مشكلة المصانع العشوائية والاقتصاد غير الرسمي وذلك للاستفادة منها بشكل يخدم الصناعة الوطنية ويعود بالفائدة علي المصانع والمستهلك .

10) قيام وزارة الصناعة والتجارة الخارجية بمساعدة بعض رجال الأعمال بتنظيم حملات للتوعية علي مستوى المحافظات وأماكن تجمع هذا القطاع غير الرسمي للتعريف العاملين به بأهمية وفوائد الدخول في القطاع الرسمي من جهة وتوعية الجهات التي تتعامل مع هذا القطاع والمسئولين عنه من جهة أخرى .

## الملاحق :

## جدول رقم (1)

التنبؤات الخاصة بمعدل النمو والمتغيرات المالية والخارجية الخاصة بمصر

| السنة | معدل النمو الحقيقي | معدل التضخم | التوازن المالى الحكومى العام | توزان الحساب الجارى % من GDP |
|---|---|---|---|---|
| 2020 | 2% | 4.9% | % (7.7) - | % (4.3) - |
| 2021 | 2.8% | 7.2% | % (5.9) - | % (4.5) - |

## من تقرير معهد التخطيط القومي

## مركز الغلاقات الإقتصادية الدولية مايو 2020

- **الاقتصاد غير الرسمي:**

يعمل بالاقتصاد غير الرسمي حوالي 50% من العمالة غير الزراعية في مصر، و63% من إجمالي المشتغلين في جميع القطاعات بما فيهم الزراعة 1ويساهمون بما يوازي 30 – 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

- **السيناريوهات المستقبلية :**

**باستخدام معدل البطالة كمؤشر لتأثير الازمة علي العاملين بالاقتصاد غير الرسمي فاننا نتوقع سيناريو وحيد لكل ربع من عام 2020، وضلك بناء علي افتراضات محددة مذكورة تفصيلا في التقرير الاصلي كما يلي:**

- **الربع الاول: ارتفاع معدل البطالة الي 9.2% مقابل 8% في الربع الرابع من 2019.**
- **الربع الثاني: استمرار معدل البطالة في الارتفاع الي 12%**
- **الربع الثالث: استمرار معدل البطالة في الارتفاع الي 12.6%**
- **الربع الرابع: بدء معدل البطالة في الانخفاض الي 12% ,**
- **اوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الازمة**

**تتمثل اهم مواطن الضعف المؤسسي التي كشفتها الازمة في الاتي:**

- **ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي رغم جهود الدولة لدمجه**
- **قصور في رؤية الدولة للقطاع وطريقة تعاملها معه وغياب الرؤية التنموية الشاملة لتطويره**
- **معاناة العاملين بالقطاع لعدم وجودهم داخل المنظومة الرسمية**
- **غياب قواعد بيانات دقيقة عن العمالة غير الرسمية في مصر**
- **التعامل مع القطاع من منظور شركاتي وليس عمالي وهو ما يجب ازالته في اتجاهين:**
- **الإتجاه الاول: يتمثل في وضع استراتيجية متكاملة وجادة لتأهيل القطاع ودمجه في الاقتصاد الرسمي بعيدا عن النظرة الضريبية وتشتت أدوار الجهات الحكومية ، خاصة في ظل وجود حافز لدى العاملين بالاقتصاد غير الرسمي للانضمام الي المنظومة الرسمية وإن كان بها مشاكل لأنهم أدركوا الفرصة الضائعة لعدم وجودهم بها أثناء الأزمات.**

**ويجب أن تنطلق هذه الاستراتيجية من منظور تنموي وتعالج أسباب توسع الاقتصاد غير الرسمي**

- **ويتمثل الاتجاه الثاني : في تطبيق ما يسمي بالدخل الاساسي الشامل المعمم والذي يقضي بمنح مرتب شهري ثابت لكل مواطن يغطي احتياجاته الاساسية دون شروط تتعلق بالدخل والثروة ولا كيفية انفاقه ولا بانتظام الاطفال في المدارس والرعاية الصحية وذلك لتعزيز قدرة العمالة علي التكيف اثناء الازمات.**

- **الناتج المحلى الإجمالي :**

**قبل صدمة وباء كوفيد 19،حقق الاقتصاد المصري نموا قدره 5.4% خلال الفترة من الربع الأول 2018 إلى الربع الثالث 2019، مدفوعا بزيادة الاستثمارات العامة.**

- **السيناريوهات المستقبلية:**

**هناك ثلاث سيناريوهات لنمو الاقتصاد المصري ارتباطا بسرعة احتواء الفيروس خلال الفترة من منتصف مارس 2020 إلى نهاية عام 2021 كالآتي:**

**الأول "المتفائل"، ويتوقع تباطؤ نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقي إلى 3.5% في 2020 نزولا من 5.5% في المتوسط في 2019 – ويستمر في التعافي الي 4.7% في2021.**

**الثاني " التأثير المتوسط" ويقدر تراجع النمو الي 2.3% في 2020 ثم ارتفاعه الي 3.1% في 2021 وحتي الان يبدو ان هذا السيناريو هو الاكثر ترجيحا**

**الثالث "المتشائم" ويتوقع هبوط النمو في الناتج المحلي الي نحو الاجمالي الحقيقي الي 0.8% في 2020 ثم ارتفاعه الي نحو 1.1% تقريبا في عام 2021 مع تراجع الاضطرابات في النشاط الاقتصادي.**

**ولتخفيف تأثير الأزمة هناك حاجة ملحة لتكامل السياستين المالية والنقدية في مواجهتها كما يلى:**

**1. على جانب السياسة المالية:**

**– تقديم دعم فوري للشركات للحد من خسائر فرص العمل وحماية الأفراد ممن فقدوا وظائفهم.**

**– تخصيص بند إنفاق أساس وفوري لزيادة الإنفاق على الصحة وجهود احتواء الفيوس.**

**– إعادة توجيه الإنفاق العام بعيدا عن الإسكان والعقارات إلى استثمارات أكي أهمية في قطاع الرعاية الصحية، والتعليم والقطاعات الإنتاجية (الصناعات التحويلية والزراعة) فضلا عن البنية التحتية للخدمات الرقمية الأساسية.**

**2.على جانب السياسة النقدية:**

**– استهداف الشركات المتعثرة فيما يتعلق بتدابير الإعفاء قصير المدى من مدفوعات الديون.**

**– توفي الائتمان الميسر واستهداف القطاعات القادرة على تسريع وتيرة التعافي.**

**– الشفافية في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التراجع المتوقع لمصادر العملات الأجنبية، والسماح ببعض الانخفاض المتحكم فيه منعا لظهور سوق سوداء للعملة أو زيادة معدل الدوللرة.**

**– أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة:**

**تتمثل أهم أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة في الآتي:**

**1. يعاني قياس الناتج المحلى الإجمالى في مصر من عدم الدقة، وخاصة فيما يتعلق بقياس استهلاك القطاع العائلى (نحو 80% من الناتج المحلى الإجمالى). كما أن الحسابات القومية الرسمية لا تتضمن الاقتصاد غير الرسمي الضخم؛ مما يجعل من الصعب قياس الناتج المحلى الإجمالى ومصادر النمو الخاصة به بشكل موثوق. ومعالجة هذه المشكلة تتطلب**

**تخصيص مزيد من الموارد لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لتحسين طريقة إعداد الحسابات القومية في مصر.**

**2. بصرف النظر عن المشكلات المتعلقة بالقياس، يتأخر إصدار البيانات بصورة كبية مما يحول دون قدرة الحكومة والوكلاء الاقتصاديي على الحصول على بيانات موثوقة بفارق زمنى قصير وفي هذا الصدد، ُيقترح أن تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على تسريع عملية تجميع البيانات ونشرها.**

**3. من المهم تنسيق الجهود بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لضمان اتساق بيانات السلاسل الزمنية حول التطورات السعرية للسلاسل المهمة مثل معامل انكماش الناتج المحلى الإجمالى، الرقم القياس لأسعار المنتجي وأسعار التصدير والاستيراد؛ فتحسين قياس هذه الأسعار يساعد على إجراء تحليل أكي دقة للتغيات الحقيقية مقابل الاسمية في مكونات الناتج المحلى الإجمالى.**

**4. كما من المهم تطوير القدرات المحلية في الوزارات المعنية لإجراء توقعات قصية ومتوسطة الأجل لمكونات الناتج المحلى الإجمالى بدلا من الاعتماد على التوقعات الصادرة عن المؤسسات الدولية**

**المراجع :**

**اولاً : المراجع العربية**


**اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1992 – 2004) وسياسات تنميته إلي الدول العربية ، (2007) ، *مجلة الوحدة الاقتصادية العربية* ، العدد (34) ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة .**

**الاتحاد الجمركي العربي : الفرص والمخاطر للصناعة العربية ، (2008) ، *مجلة شئون عربية* ، العدد (134) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة .**

**الآثار الاقتصادية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي علي لبنان ، (2006) ، *مجلة شئون عربية* ، العدد (127) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة**

**أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة 1997 – 2004 ، 2008 ، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* ، العدد 6 ، الجزائر.**

**الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها علي التجارة الخارجية للدول العربية في دراسات الاقتصادية ، (2009) ، العدد 13 ، *مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية* ، الجزائر .**

**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية : الواقع والطموحات ، (2006) ، *مجلة شؤون اجتماعية* ، العدد 92 السنة 23 ، جمعية الاجتماعيين ، الإمارات العربية المتحدة .**

**استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلي مصر ، (2005) ، *كتاب الأهرام الاقتصادي* ، العدد 213 ، القاهرة .**

**آليات أعمال حقوق الإنسان الاقتصادية في الدول العربية ، (2008) ، *مجلة الباحث* ، العدد 6 ، دورية أكاديمية محكمة ، سنوية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر .**

**آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول العربية ، (2008) ، *الدراسات الاقتصادية* ،العدد 11 ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، الجزائر .**

**آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة ، *كتاب الأهرام الاقتصادي* ،(2005)، العدد 209 ، القاهرة.**

**آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة ، مجلة شئون عربية ،(2005) ، العدد (123) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة .**

**آليات تفعيل البورصة المصرية لتنمية الإدخار ، (2005) ، *مجلة مصر المعاصرة* ، العدد 478/477 ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء ، القاهرة ، يناير / إبريل.**

البورصة العربية الموحدة والتكامل المالي العربي ،(2006)، *مجلة الوحدة الاقتصادية العربية* ، العدد (33) ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ، يونيه (حزيران) .

البسام ، خالد السيد ، (2011) ، الاقتصاد الخفى فى المملكة العربية السعودية واثاره ، *دراسات قضايا التستر التجارى* ، السعودية.

الوقف الإسلامي ودوره في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة (2009) ، دراسات إسلامية ، *مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية* ، الجزائر .

حامد ، المطيرى ، (2012) ، قياس حجم الاقتصاد الخفى واثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، *جامعة ام القرى ، مكة المكرمة* .

بودلال ، على ، (2008) ، الاقتصاد الخفى والنمو فى البلدان النامية : حالة الجزائر ، دراسة قياسية ، *مجلة علوم الانسانية* ، جامعة ابى بكر ، الجزائر .

تأثير الاتحاد الجمركي العربي علي الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، (2007)، *مجلة العلوم الإنسانية* ، السنة 5 ، العدد 34 ، متاح على WWW.ULUM.NL .

تأثير الأزمة المالية العالمية في الصادرات المصرية ، 2010 ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 49/48 ، خريف – شتاء (2010) ، *الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية* ، القاهرة .

تأثير الاستثمار علي تمتع المواطن المصري بحقوقه الاقتصادية ، (2007) ، *مجلة المال والصناعة* ، العدد (26) ، بنك الكويت الصناعي ، الكويت .

تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية علي الاقتصاد العربي ،(2009) ، *المركز الثقافي الإعلامي* لسمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان ، أبو ظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة .

تحليل أداء البورصات العربية خلال الفترة (1994 – 2003) مع دراسة خاصة للبورصة المصرية ، (2004)، *سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي* ، العدد (79) ، الكويت.

تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة ،(2009) ، *مجلة بحوث اقتصادية عربية* ، العدد 45 ، شتاء (2009) ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة

تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة ، (2007) ، مجلة علوم إنسانية ، السنة 5 ، العدد 35 ، هولندا ، متاح على WWW.ULUM.NL .

الأسرج ، حسين عبد المطلب ، (2010) ، الريادية ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة ، *مؤتمر "الريادية في مجتمع المعرفة"* ، بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردنية ، الأردن ، 26-29 .

الأسرج ، حسين عبد المطلب ،(2009) ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية ، *سلسلة "دراسات استراتيجية"* ، العدد (140) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

الأسرج ، حسين عبد المطلب ، (2007) ،مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر ، *الهيئة المصرية العامة للكتاب* .

الأسرج ، حسين عبد المطلب ، (2006)، مستقبل المشروعات الصغيرة مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 229 ، القاهرة .

الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية ، (2007) ، *سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي* ، العدد (90) ، الكويت .

دراسة تحليلية لأسواق الأوراق المالية في الدول العربية ، (2006) ، *مجلة مصر المعاصرة* ، العدد 481 ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء ، القاهرة .

دور الاتحاد الجمركي العربي في تنشيط التجارة البينية العربية ، (2008) ، *مجلة الوحدة الاقتصادية العربية* ، العدد (36) ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة .

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية ،(2009)، *سلسلة "دراسات استراتيجية"* ، العدد (140) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصناعة العربية ،(2008)، *مجلة الوحدة الاقتصادية العربية* ، العدد (35) ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة .

جليلي ، رياض ، (2010) ، تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة : الخصائص والتحديات ، *سلسلة جسر التنمية* ، الإصدار رقم 93 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت

رزق ، سعاد كامل ، (2003) ، تعريف القطاع غير المنظم في مصر من مدخل المنشآت ، *مجلة مصر المعاصرة* ، العدد 472/471 ، الجمعية المصرية للاقتصاد السايسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة .

سياسات تفعيل الاتحاد الجمركي العربي ، (2008) ، *مجلة شؤون اجتماعية* ، العدد 100 السنة 25 ، جمعية الاجتماعيين ، الإمارات العربية المتحدة .

سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول العربية ، (2005) ، *سلسلة رسائل بنك الكويت* الصناعي ، العدد (83) ، الكويت .

حيان ، سلمان ، (2006) ،اقتصاد الظل او الاقتصاد الخفى ، مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

شـهاب ، شـيحان ، (2013) ، اقتصـاد الظل بين السـببية والتحييد ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية .

المليجي ، شحاته سليمان ، (2005) ،القطاع غير المنظم ودوره في التنمية ، *كتاب مجلة العمل* ، العدد 555 .

صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي ، (2010) ، دراسات إسلامية 8 ، *مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية* ، الجزائر .

التقرير الاقتصـادي العربي الموحد ، (2004) ، *مجلة المسـتقبل العربي* ، العدد (306) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،(2005) ، *مجلة المستقبل العربي* العدد (314) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .

تقرير الاستثمار العالمي : وضع الدول العربية في التدفقات الاستثمارية العالمية ، (2005) ، *مجلة المستقبل العربي* ، العدد (313) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان.

مستقبل المشروعات الصغيرة مصر ، (2007) ، *الهيئة المصرية العامة للكتاب* ، القاهرة .

مستقبل المشروعات الصغيرة مصر ، (2006) ، *كتاب الأهرام الاقتصادي* ، العدد 229 ، القاهرة.

المسئولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ، (2009) ، *مجلة العلوم الاجتماعية* ، العدد 109 .

المسئولية الاجتماعية للشركات ، (2010) ، *سلسلة جسر التنمية* ، الإصدار رقم 90 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

المشروعات الصغيرة باعتبارها آلية لتمتع المواطن العربي بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية ، (2008) ، *المجلة العربية لحقوق الإنسان* ، العددان : 13-13 .

منال حسين عبد الرازق ، (2010) ، الإطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي إلي قطاع رسمي قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية ، *مجلة علوم إنسانية* .

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحليل وتقييم للفترة (1998 – 2006) ، (2008) ، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة المسيلة ، الجزائر .

وزارة التجارة الخارجية ، (2003) ،خلفية عامة عن المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر .

وزارة المالية ، (2005) ، دراسة حول تبسيط القوانين ، والتشريعات والإجراءات التي تنظم عمليات التأسيس ، والنمو ، والتصدير والتصفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر.

- ندوات ومؤتمرات :

أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997 – 2004) ، (2005) ، مؤتمر الاقتصاديين المصريين الرابع والعشرون ، *الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي* والتشريع والإحصاء ، القاهرة 6-7 .

الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية ، (2009) ، بحث مقدم إلي ملتقي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة فرحات عباس ، *كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* ، سطيف ، الجزائر .

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي مصر خلال الفترة (1992 – 2004) وسياسات تنميته في ظل العولمة المالية ، *مؤتمر الاقتصاديين المصريين الخامس والعشرون* ، (2006) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء .

التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية (حالة مصر) ، (2007) ، ورثة مقدمة إلي المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية التنمية البشرية وآثارها علي التنمية المستدامة ، *المنظمة العربية للعلوم الإدارية* ، شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية ، 27 – 31 .

الحقوق الاقتصادية والحق في التنمية في مصر ، (2006)، *المؤتمر الدولي الأول للمجلس القومي المصري لحقوق الإنسان* ، الحق في التنمية .. حصادا عشرون عاما" ، القاهرة .

الريادية ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة ، مؤتمر "الريادية في مجتمع المعرفة" ، (2010) ، *بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية* ، جامعة الزيتونة الأردنية ، الأردن ، 26 – 29.

تأثير الأزمة المالية العالمية علي الصادرات المصرية ، (2009) ، مؤتمر تداعيات الأزمة المالية وأثرها علي اقتصاديات الدول العربية ، *المنظمة العربية للعلوم الإدارية* ، شرم الشيخ ، مصر .

تأثير الاستثمار علي تمتع المواطن المصري بحقوقه الاقتصادية ، (2005) ، ندوة : حقوق الإنسان والاستثمار والتنمية ، *المجلس القومي لحقوق الإنسان* ، القاهرة .

تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة ، (2007) ،الملتقي الدولي حول : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية

للبلدان العربية ، *كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* ، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ، الجزائر .

سياسات دعم المشروعات الصغيرة في مصر لتعظيم الاستفادة من بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) ، (2006) ، بحث مقدم إلي *المؤتمر السنوي السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة* .

صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية وتعزيز قدرته التنافسية ، (2007) ، *مؤتمر الاقتصاد الإسلامي*: التنمية الشاملة والمتوازنة في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي: فرص التعاون والتحديات، كلية الاقتصاد والمعاملات، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية– نيلاي– نقري سمبلان– ماليزيا .

**ثانياً : المراجع الأجنبية**

**Assaad, A. (2019). Socioeconomic status and the changing nature of school-to-work transitions in Egypt, Jordan, and Tunisia.ERF, Working Paper No. 1287**

**Assaad, R. (2007). Labor supply, employment and unemployment in the Egyptian economy, 1988-2006. ERF, Working Paper 0701**

**Assad, R and C. Kraft. (2016). labor market dynamics and youth unemployment in the Middle East and North Africa: evidence from Egypt, Jordan and Tunisia. ERF, Working Paper 993.**

**Assad, R. and C. Kraft. (2013). the structure and evolution of employment in Egypt: 1998-2012. ERF, Working Paper 805.**

**Dimova, R., S. Elder and K. Stephen. (2016). Labor market transition of young women and men in the Middle East and north Africa. ILO, work4youth, publication series No. 44.**

**Elshamy, M. H. (2015). Measuring the Informal Economy in Egypt. International Journal of Business Management and Economic Research(IJBMER), 6(2), 2015, 137-142.**

**ILO, L. (2018). Women and men in the informal economy: A statistical picture, Third edition1**

**Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing (WIEGO). (2011). Coping with Crises: Lingering Recession, Rising Inflation, and the Informal Workforce. Inclusive cities project, January 2011**

**World Bank. (2014). Arab Republic of Egypt More Jobs, Better Jobs: A Priority for Egypt. Report No. 88447-EG**

**World Bank. (2019). World Development Indicators.**